العربي الجديد
ملحق شهري

الاثنين 27 يوليو/ تموز 2026 م 13 صفر 1448 هـ ■ العدد 131 السنة الثانية عشرة Monday 27 July 2026

فلسطين

رصد
السلام عبر القوة... من جدار جابوتنسكي الحديدي إلى شرق أوسط نتنياهو
3.2

قضية
النضال التحرري والتدخل الإقليمي بين حسابات المصلحة والتناقضات البنيوية
5.4

قراءة
الانتخابات التشريعية الفلسطينية... طريق الوحدة أو تعميق الانقسام السياسي
7.6

طفل فلسطيني نازح في إحدى مدارس أونروا، شمال قطاع غزة 2026/07/20 (فايز قريقع/فرانس برس)

استراتيجية الوجود في الإجماع الإسرائيلي

أنطوان شلحت

تُثبت وقائع الماضي أن إسرائيل تبنّت استراتيجية السلام عبر القوة، التي مثلت ركيزة أساسية في عقيدتها الأمنية منذ إقامتها عام 1948، عملاً بمبدأ «الجدار الحديدي» الذي صاغه زعيم اليمين الصهيوني زئيف جابوتنسكي، وتمثلت فكرته في أن العرب لن يقبلوا بوجود إسرائيل إلا عندما يدركون عجزهم عن هزيمتها عسكرياً. حينها فقط، ومن خلال «الجدار الحديدي» للقوة العسكرية، سيتخلون عن خيار الحرب، ويتجهون إلى التفاوض من موقع الاضطرار. وهو المبدأ الذي ترجمه ديفيد بن غوريون إلى ركائز عملية لعقيدة أمنية إسرائيلية رسمية. وهذه الركائز هي الردع، والإنذار المبكر، والحسم السريع داخل أراضي العدو، وأضيفت إليها ركيزة الدفاع.

كما أن هذه الاستراتيجية كانت دين رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالي بنيامين نتنياهو، ولا سيما من خلال اتفاقيات التطبيع الإبراهيمية، التي تتبنى في العمق استراتيجية السلام من خلال القوة من جهة، والتفوق الاقتصادي والتكنولوجي من جهة أخرى، والتي كان شعارها في الظاهر هو «السلام مقابل السلام» والذي جاء لكي يضع حداً لصيغة «الأرض مقابل السلام».

ويُطرح سؤال: هل ثمة تحول في هذا الواقع بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023؟ ما هو جلي حتى الآن هو أن إسرائيل انتقلت من سياسة «الاحتواء» أو الردع السلبي إلى استراتيجية هجومية استباقية، تسعى إلى تفكيك قدرات الخصوم بالكامل، وإعادة صوغ الواقع الأمني بالقوة المباشرة، على غرار الحروب والعمليات العسكرية الممتدة في قطاع غزة ولبنان، فضلاً عن استهداف إيران مباشرة. ومثلما خلصت دراسات وتحليلات إسرائيلية كثيرة؛ فقبل هجوم السابع من أكتوبر اعتمد المفهوم الإسرائيلي للسلام عبر القوة على صيغة فحواها أن إسرائيل قوية تكنولوجياً وعسكرياً، وتحصن حدودها بجدران عازلة، وتستعين بمنظومات دفاع جوي متطورة لإدارة الصراع، ولما يوصف بأنه جز العشب من وقت لآخر، ما يجعل جبهتها الداخلية تنعم بسلام نسبي. وهذه الصيغة جعلت نتنياهو يهجس بإمكانية القفز فوق القضية الفلسطينية، وعقد «اتفاقيات سلام» وتطبيع مع العالم العربي؛ «اتفاقيات أبراهام»، اعتماداً على تفوّق إسرائيل الأمني والتكنولوجي والاقتصادي. لكن أدى هجوم السابع من أكتوبر إلى انهيار هذا المفهوم؛ إذ تبيّن أن حركة حماس لم تردعها القوة التكنولوجية ولا الجدران العازلة. وما يمكن استنتاجه حتى الآن: «لم تعد إسرائيل تعوّل على الردع غير المباشر، وذهبت نحو منع بناء القوة ومحاولة استئصالها عسكرياً».

في واقع الأمر، فإن الرؤية التي توصّلت إلى الاستنتاج بأن هجوم السابع من أكتوبر هو بمثابة دليل قاطع على أن «العرب لا يفهمون إلا لغة القوة المطلقة»، وأن أي تسوية سياسية أو أي أمل في سلام هما أضغاث أحلام، لا تقتصر على اليمين الإسرائيلي الحاكم المتطرف، بل تنسحب إلى أغلب أطياف الحلبة السياسية والحزبية الإسرائيلية، باستثناءات قليلة لا تؤثر جوهرياً. بيد أن اليمين الحاكم، مدعوماً من المؤسسة الأمنية، ماض قدماً في الإصرار على فرض وقائع جغرافية صلبة جديدة: اقتطاع مناطق عازلة في شمال قطاع غزة وجنوبه، والوجود العسكري المباشر في الممرات الحيوية (محور صلاح الدين)، والسيطرة الأمنية المطلقة على الضفة الغربية، والتدخّل العسكري المباشر والمستمر في جنوب لبنان وسورية، مع محاولة إنشاء «مناطق أمنية عازلة» لتأمين الحدود بالقوة، ومن خلال التدمير والتهجير. وليس مبالغة القول إن القناعة الراسخة لدى معظم الأطياف السياسية الإسرائيلية هي أن القوة العارية هي السبيل الوحيد للبقاء، وهي الاستراتيجية المفضلة للسلام والدفاع عن الوجود.

> لم تعد إسرائيل تعوّل على الردع غير المباشر، وذهبت نحو منع بناء القوة

داخل هذا الإجماع، لا تُخفى أصوات؛ رغم قلتها، داخل الحلبة السياسية الإسرائيلية، تشدد على أن ما حدث في السابع من أكتوبر تسبّب بفضح وهْم أن القوة بمفردها قادرة على هندسة سلام مستقر ومستدام من دون أثمان سياسية أو جغرافية. ودليل هذه الأصوات أن إسرائيل لا تعيش حالياً «سلاماً عبر القوة»، بل حالة حرب واستنزاف مستمرين من دون تثبيت القوة.

من الجدار الحديدي إلى هندسة الشرق الأوسط

استراتيجية السلام عبر القوة

عند دراسة الفكر السياسي الصهيوني، تظهر فكرة «السلام عبر القوة» بوصفها مرتكزاً أساسياً في تصورات بعض المفكرين والمنظرين والقادة السياسيين لعلاقة إسرائيل بمحيطها الإقليمي، إذ ربطوا السلام أو التسويات السياسية بتثبيت التفوق وإقناع الخصوم بعدم قدرتهم على تغييره

ياسر منّاع

بينما كانت حرب الإبادة على قطاع غزة في ذروتها، عقد مركز القدس للاستراتيجية والأمن الإسرائيلي في إبريل/نيسان 2025، مؤتمراً لمناقشة مآلات الحرب وتداعياتها على المنطقة. وكان من أبرز المداخلات ما قاله وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي رون ديرمر، الذي يُلقب أحياناً بـ «رجل الظل»: «مع نهاية هذه الحرب بانتصار إسرائيلي، سوف نكون قد أبرمنا اتفاقيات مع العديد من الدول في المنطقة». ويبدو هذا التصريح للوهلة الأولى اعتيادياً، غير أن قراءته ضمن سياقه الزمني تكشف عن تعبيره عن استراتيجية إسرائيلية متجذرة في الفكر السياسي الصهيوني. وعند دراسة الفكر السياسي الصهيوني، تظهر فكرة «السلام عبر القوة» بوصفها مرتكزاً أساسياً في تصورات بعض المفكرين والمنظرين والقادة السياسيين لعلاقة إسرائيل بمحيطها الإقليمي، إذ ربطوا السلام أو التسويات السياسية بتثبيت التفوق وإقناع الخصوم بعدم قدرتهم على تغييره. وقد عبرت أطروحاتهم عن هذه الرؤية بمصطلحات مختلفة، مع احتفاظها بجوهر واحد يقوم على تحويل القوة إلى مكاسب سياسية. تأسيساً على ذلك، تستحضر هذه المقالة على سبيل الاختصار والإجمال، أبرز الأطروحات التي تناولت هذه الفكرة، بدءا من فلاديمير جابوتنسكي صاحب مبدأ «الجدار الحديدي»، مرورا بشمعون بيريز، أحد أبرز منظري «الشرق الأوسط الجديد» من منظور اقتصادي ليبرالي، وصولا إلى بنيامين نتنياهو الذي يبحث من خلال السلام عبر القوة عن مكان بين الأمم. ورغم التباين الواضح في الأدوات واللغة بين هذه القراءات الثلاث، فإنها تلتقي عند نقطة جوهرية واحدة، تتمثل في سعي إسرائيل الدائم إلى بناء بيئتها الإقليمية انطلاقا من موقع التفوق ثم تقديم السلام بوصفه ترجمة سياسية لهذا التفوق، وقبولا ضمنيا به من جانب الخصوم.

جابوتنسكي والجدار الحديدي

في عام 1923 نشر فلاديمير جابوتنسكي في صحيفة «رازسفيت» مقالا قصيرا حمل عنوان «الجدار الحديدي، نحن والعرب»، ضمن النقاشات المتعلقة بالمشروع الصهيوني وحل المسألة اليهودية. وانطلق فيه من اعتراف صريح بأن الفلسطينيين شعب أصلي يرتبط بأرضه ارتباطا وثيقا، ولن يقبل بإرادته مشروعا استيطانيا يحوله من صاحب الأرض إلى أقلية فيها، شأنه في ذلك شأن سائر الشعوب الأصلية. وانطلاقا من هذه الواقعية السياسية، دعا جابوتنسكي إلى مواصلة المشروع الصهيوني تحت حماية قوة يعجز الفلسطينيون عن اختراقها وأطلق عليها اسم «الجدار الحديدي» من دون أن يحصرها في نمط محدد؛ ورغم أن بعض الطروح العربية اختزلت هذا الجدار في القوة العسكرية، فإن العودة إلى النص الأصلي تكشف أن هذا الاختزال يضيّق الفكرة ويغفل أبعادها السياسية والاستراتيجية الأوسع. وحدد جابوتنسكي انتصار الجدار بلحظة انطفاء الأمل الفلسطيني في هزيمة المشروع الصهيوني، وظهور قيادة جديدة تقبل التفاوض وصولا إلى اتفاق وتسوية ضمن الواقع الذي فرضته القوة. تكشف صياغة جابوتنسكي بوضوح عن المعنى التأسيسي لفكرة السلام عبر القوة؛ فهو لم يرَ السلام اتفاقا ينشأ بين طرفين متكافئين ويؤسس واقعا مشتركا، إذ وضع في مقدمة مشروعه تحصين الصهيونية في مواجهة إرادة السكان الأصليين، ثم الانتقال لاحقا إلى تسوية تبحث حقوقهم داخل واقع جديد سبق للقوة أن حسمت ملامحه. وتحمل استعارة «الجدار الحديدي» مفارقة عميقة، فقد أدرك جابوتنسكي أن المقاومة الفلسطينية نابعة من ارتباط وطني طبيعي بالأرض، وتعامل معها بوصفها سلوكا عقلانيا متوقعا من أي شعب يواجه مشروعا استيطانيا، ثم جعل من هذا الإدراك نفسه أساسا للدعوة إلى إخضاعها بالقوة. كما رفض الرهان على المكاسب الاقتصادية وسيلة لانتزاع القبول الفلسطيني، وهي مسألة تكتسب أهميتها عند مقارنتها لاحقا برؤية شمعون بيريز؛ لأنها تكشف أن الاقتصاد لا يستطيع وحده تفكيك صراع يقوم على الأرض والسيادة والهوية، ما دام الطرف الخاضع ينظر إلى التعاون الاقتصادي بوصفه تثبيتا لنتائج هزيمته السياسية لا بديلا عنها.

شمعون بيريز و«الشرق الأوسط الجديد»

قدم شمعون بيريز في كتابه «الشرق الأوسط الجديد» الصادر عام 1993 رؤية مختلفة، إذ استبعدت القوة العسكرية على اعتبارها مدخلا أساسيا لإعادة ترتيب المنطقة، مع احتفاظه بفكرة مركزية إسرائيل داخل النظام الإقليمي الجديد. جاء مشروعه في سياق اتفاق أوسلو وصعود العولمة الاقتصادية، واستند إلى افتراض يرى أن التعاون الاقتصادي والتكنولوجي قادر على تقليص أهمية الحدود والصراعات الإقليمية تدريجيا، وتخيل بيريز شبكات مشتركة في التجارة والمياه والطاقة والنقل والسياحة والعلوم. لا يطابق مشروع بيريز صيغة جابوتنسكي، إذ يمنح التسوية السياسية والتعاون الاقتصادي مساحة أوسع ويضع الاندماج الإقليمي في صميم رؤيته للسلام. وقد حافظ في الوقت نفسه على موقع إسرائيل المركزي بوصفها القوة الأكثر تقدما في التكنولوجيا ورأس المال والخبرة الأمنية مقارنة بجيرانها. واقترح «شرقا أوسط جديدا» تتدفق فيه الاستثمارات والمشروعات عبر الحدود بحرية نسبية، مع قدرة إسرائيل على التحول إلى مركز إقليمي للإنتاج والاتصال والتكنولوجيا. نُظر إلى مشروع بيريز بوصفه محاولة لتحويل التفوق الإسرائيلي العسكري والتكنولوجي إلى موقع مركزي داخل اقتصاد المنطقة، وصياغة سلام ينطلق من موقع القوة الاقتصادية عبر إنشاء شبكة من المصالح والاعتماد المتبادل، ترفع كلفة الحرب، وتدمج إسرائيل في المحيط الإقليمي مع احتفاظها بمكانتها المتقدمة. ومن هذه النقطة يبدأ الانتقال إلى رؤية بنيامين نتنياهو الذي أعاد ترتيب العلاقة بين القوة والسلام، وجعل التفوق العسكري والاقتصادي والتكنولوجي أساسا لفرض الاندماج الإقليمي وتوسيع دائرة الاعتراف بإسرائيل.

نتنياهو ومكان بين الأمم

بحث بنيامين نتنياهو في كتابه «مكان بين الأمم» عن موقع لإسرائيل، وصاغ فيه إطارا ظل حاضرا في جانب واسع من سياساته اللاحقة الرامية إلى السلام بالقوة. إذ رفض نتنياهو اعتبار صيغة «الأرض مقابل السلام» أساسا كافيا لإنتاج سلام مستقر، ورأى أن نقل السيطرة إلى الفلسطينيين على مناطق قريبة من المراكز الاستيطانية الإسرائيلية قد يقرب مصادر التهديد بدلا من أن يحقق الأمن، وربط إمكان السلام باقتناع الخصوم بعجزهم عن هزيمة إسرائيل أو إرغامها على الانسحاب بالقوة والضغط يمكن قراءة هذه الرؤية بوصفها امتدادا حديثا لمنطق جابوتنسكي، بعد تكييفه مع واقع دولة تمتلك جيشا نظاميا ومؤسسات راسخة وعلاقات استراتيجية وثيقة مع الولايات المتحدة. ويتجسد «الجدار الحديدي» في هذه القراءة في منظومة متكاملة من التفوق العسكري والاستخباري والاقتصادي والتكنولوجي، تدعمها القدرة على نقل المواجهة إلى ساحات الخصوم والاستفادة من التسليح الأميركي والغطاء السياسي الدولي. ومن هذا الموقع تتحول القوة إلى أداة للردع ومصدر لجذب الدول الباحثة عن شريك أمني وتكنولوجي واقتصادي قادر على مواجهة التهديدات الإقليمية.

ظهر هذا المنطق بوضوح في مسار اتفاقيات التطبيع عام 2020، حين ربط نتنياهو بين القوة والأمن والتحالف والسلام، وأن القوة تجلب الأمن والحلفاء، وتقود في نهاية المطاف إلى السلام. وقدم الاتفاقات دليلا على إمكان توسيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية من دون انتظار تسوية نهائية للقضية الفلسطينية، مستندا إلى تقاطع المصالح والمخاوف الأمنية وفرص التعاون في مجالات الاستثمار والتكنولوجيا والطاقة والمياه والأمن. وفي هذه الرؤية يقوم السلام على مبدأ اعتراف إقليمي بإسرائيل المتفوقة لا إنهاء الاحتلال.

> برز هدف «النصر الكامل» بوصفه مدخلاً عسكرياً وسياسياً لإعادة ترتيب الإقليم

ما بعد السابع من أكتوبر ... الردع قبل السلام

مثل هجوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 ضربة قاسية للعقيدة الأمنية الإسرائيلية القائمة على الردع والإنذار المبكر والحسم السريع، ودفع إسرائيل إلى خوض حرب على جبهات متعددة، سعت من خلالها إلى استعادة صورة القوة أمام الفلسطينيين وإيران وحزب الله ودول المنطقة، وإعادة بناء الردع الذي تضرر بعمق. من هذا السياق، برز هدف «النصر الكامل» بوصفه مدخلا عسكريا وسياسيا لإعادة ترتيب البيئة الإقليمية، وتحويل نتائج الحرب إلى أساس لشرق أوسط جديد قائم على تحالفات أمنية واقتصادية ودفاعية، تكون إسرائيل في مقدمتها بوصفها دولة محورية، تمتلك القوة العسكرية والتفوق التكنولوجي والقدرة على مواجهة التهديدات الإقليمية. ربط نتنياهو بين الانتصار وتوسيع عقيدة «السلام عبر القوة»، واعتبر أن هزيمة حماس وإضعاف القوى المرتبطة بإيران يمكن أن يفتحا الطريق أمام اتفاقيات جديدة مع دول عربية وإسلامية، ضمن رؤية ترى أن الدول ستنسج علاقاتها مع إسرائيل، وتنضم إلى ترتيبات أمنية واقتصادية مشتركة، انطلاقا من الاعتراف بتفوقها وقدرتها على الحماية والردع. ووفق هذا المنطق، تستعيد إسرائيل الردع أولا، وتضعف خصومها على الجبهات المختلفة ثم تحول نتائج القوة العسكرية إلى تحالفات واتفاقيات وممرات اقتصادية، وترتيبات دفاعية طويلة المدى، فيصبح السلام نتيجة لموازين القوة، ومقدمة لتثبيت نظام إقليمي تتصدره إسرائيل.

أهداف السلام عبر القوة

تهدف استراتيجية السلام عبر القوة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية:
أولا: تثبيت التفوق العسكري وتعزيز الردع، إذ تسعى إسرائيل إلى الحفاظ على تفوقها العسكري وإقناع خصومها بأن هزيمتها أو إجبارها على التراجع أمر غير ممكن، وتستخدم القوة بتكرار لإظهار قدرتها على الرد والمبادرة والاستهداف، بما يدفع الخصوم إلى الاعتقاد بأن أي هجوم عليها سيقابله رد أقوى وأكثر كلفة. ثانيا: تحويل إسرائيل إلى مركز أمني واقتصادي إقليمي، إذ تسعى إلى تقديم نفسها شريكا للدول العربية، عبر توفير المعلومات الاستخبارية، وأنظمة الدفاع الجوي، والتكنولوجيا والخبرة العسكرية، خصوصا في مواجهة إيران والجماعات المرتبطة بها، كما تعمل على توظيف تفوقها العسكري والتكنولوجي في بناء مشروعات اقتصادية مشتركة تشمل الطاقة والموانئ والمياه والزراعة والأمن السيبراني والممرات التجارية.
ثالثا: فصل التطبيع عن القضية الفلسطينية، إذ تعمل إسرائيل على توسيع علاقاتها مع الدول العربية من دون ربطها بإنهاء الاحتلال أو إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة، بما يضعف قدرة الفلسطينيين على استخدام المقاطعة العربية وسيلة للضغط، وتسعى بعد إخفاق السابع من أكتوبر إلى تحويل نتائج الحرب إلى إنجازات سياسية وتحالفات جديدة، تعيد الثقة بالجيش والقيادة السياسية في إسرائيل، وترسخ صورة إسرائيل بوصفها قوة إقليمية في الداخل والخارج.

من استهداف الاحتلال الإسرائيلي لآليات الجيش اللبناني، المنصوري 2026/07/18 (كاونات هاجو/فرانس برس)

«مكان بين الأمم» امتداد لفكر جابوتنسكي

بحث بنيامين نتنياهو في كتابه «مكان بين الأمم» عن موقع لإسرائيل، وصاغ فيه إطاراً ظل حاضراً في جانب واسع من سياساته اللاحقة الرامية إلى السلام بالقوة. إذ رفض نتنياهو اعتبار صيغة «الأرض مقابل السلام» أساساً كافياً لإنتاج سلام مستقر، ورأى أن نقل السيطرة إلى الفلسطينيين على مناطق قريبة من المراكز الاستيطانية الإسرائيلية قد يقرّب مصادر التهديد بدلاً من أن يحقق الأمن، وربط إمكان السلام باقتناع الخصوم بعجزهم عن هزيمة إسرائيل أو إرغامها على الانسحاب بالقوة والضغط.
يمكن قراءة هذه الرؤية بوصفها امتداداً حديثاً لمنطق جابوتنسكي

توضيح سياسة إسرائيل واستراتيجياتها

تطهير عرقي وتوسّع استيطاني

بعد الحرب الطويلة التي خاضتها إسرائيل بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول، تحت عنوان النصر المطلق وتصفية القضية الفلسطينية في مختبر قطاع غزة، انتقلت إسرائيل إلى تبني سياسة السيطرة الأمنية المباشرة والكاملة

بن غفير برفقة نتنياهو خلال إحدى جلسات الكنيست، القدس 2026/07/16 (إيليا يفيموفيتش/ فرانس برس)

جوني منصور

شهدت سياسة إسرائيل واستراتيجياتها تجاه فلسطين خصوصاً والمنطقة عموماً، تحولاً جذرياً وإعادة تعريف شاملة، خصوصاً بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، وما رشح عن هذا الحدث من دلالات سياسية وتداعيات ميدانية. ومن أبرزها انهيار نموذج «الاحتواء» و«إدارة الصراع» الذي ميز العقود الماضية، والذي تبناه بنيامين نتنياهو وحكوماته المتعاقبة، وأسلوبه في تأجيل الحلول، أو قبول حلول مؤقتة غير متكاملة، وحلت محله عقيدة أمنية وسياسية فعالة تقوم على إعادة تشكيل الفضاء الجيوسياسي داخلياً في إسرائيل، وإقليمياً في منطقة الشرق الأوسط. يمكن النظر إلى سياسة إسرائيل بواسطة تقسيم استراتيجيتها الحالية إلى ثلاث ركائز رئيسية:

الركيزة الأولى: الساحة الفلسطينية

تتمحور استراتيجية إسرائيل على الساحة الفلسطينية حول عملية الانتقال من إدارة الصراع التي كانت تميز نتنياهو وحكوماته المتعاقبة إلى الحل والتغيير الهيكلي والبنيوي. فبدلاً من محاولة الحفاظ على الوضع الراهن والتعامل معه بإدارة تطيل أمده، تعمل إسرائيل على تغيير الواقع على الأرض تغييراً جذرياً، مع فصل واضح بين ساحتي قطاع غزة والضفة الغربية، وفقاً للمنظور التالي:

قطاع غزة - عقيدة «العمق الأمني» والمناطق العازلة ذات الكثافة العالية لجعل الحياة مستحيلة:

بعد الحرب الطويلة التي خاضتها إسرائيل بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول، تحت عنوان النصر المطلق وتصفية القضية الفلسطينية في مختبر قطاع غزة، انتقلت إسرائيل إلى تبني سياسة السيطرة الأمنية المباشرة والكاملة. وتستند هذه الاستراتيجية إلى إنشاء مناطق أمنية وأحزمة مادية (مناطق عازلة أشير إليها باللون الأصفر من خلال نشر كتل خرسانية ملونة بالأصفر) داخل قطاع غزة، لمنع حركة حماس من إعادة ترسيخ وجودها وبناء قدراتها من جديد. إلى جانب إصرار الحكومة الإسرائيلية على التسريح العسكري الكامل لفصائل ووحدات حركة حماس (أي حل هذه الوحدات وتسليم أسلحتها)، شرطاً لأي تسوية مدنية أو إعادة إعمار مستقبلية. ومن هذه الرؤية فإن إسرائيل ترفض الاعتماد على قوات دولية سواء كانت تابعة للأمم المتحدة أو أي جهات دولية أخرى؛ أي قوات فصل كما هو الحال على الجبهة بين إسرائيل والجولان منذ عام 1974، وعلى نهج اليونيفيل في الجنوب اللبناني. وترفض إسرائيل أيضاً قبول ضمانات خارجية، وتفضل حرية العمليات الكاملة أمنياً وعسكرياً في الميدان، من دون أي أداة رقابة دولية. والاستمرار في دفع الفلسطينيين إلى النزوح إلى مناطق كثيفة جداً بشرياً وعدم إتاحة العودة، حتى إلى ركام المباني. وبالتالي خلق واقع لا رجعة عنه، ألا وهو طرح مجدد لفكرة التهجير الطوعي أو قبول بالاتفاق على الرحيل من قطاع غزة.

تطهير عرقي خفي في مخيمات شمالي الضفة الغربية وتوسيع الاستيطان علناً:

أما في الضفة الغربية فتعمل إسرائيل على تسريع تغيير النظام، أي العمل على تصفية وجود السلطة الوطنية الفلسطينية، والسعي سريعاً إلى الضم الإداري. ولتوضيح هذه الركيزة فإن السياسة الإسرائيلية (التي أعيد تفعيلها في قرارات مجلس الوزراء في الآونة الأخيرة) تركز على تغيير الهيكل القانوني والإداري للضفة. ومن أبرز الأدوات التي تشمل هذه الاستراتيجية ما يلي:

■ نقل الصلاحيات المدنية لإدارة المستوطنات من الإدارة المدنية العسكرية إلى الهيئات الحكومية. وبالتالي فإن الحكومة الإسرائيلية تتولى مسؤولياتها الإدارية رسمياً. وندرك من هنا أن هذا ضم للضفة الغربية من دون تسميته علناً بمسمى الـ«ضم». ونذهب إلى أبعد من هذا بقولنا إن إسرائيل تسعى إلى تنفيذ مشروعها بإقامة دولة واحدة في فلسطين التاريخية من البحر إلى النهر، لكن بلون واحد فيه هيمنة يهودية ووجود عربي فلسطيني خاضع لقوالب استعمارية.

■ تسهيل كبير في عمليات الاستيلاء على الأراضي، بما فيها أراض مصنّفة أو معروفة بكونها أراضي دولة وأراضي بملكية خاصة. والهدف هنا هو شرعنة عملية توسيع المستوطنات. وهذا في واقع الحال استيلاء تحت غطاء الجيش الإسرائيلي الذي يوفر الحماية للمستوطنين في الاعتداءات اليومية على الفلسطينيين وطردهم -أي طرد الفلسطينيين- من أراضيهم، ومنعهم من ممارسة عملهم بزراعة ورعاية حقولهم وأراضيهم. وأيضا تحت غطاء قانوني شرعي تعتقد إسرائيل أنه يوفر لها حماية قانونية وغطاء دولياً. وطبعاً هذه أوهام تسوقها حكومات إسرائيل محاولة إقناع جمهورها والعالم بأنها لا تقدم على فعل أي شيء إلا وفقاً للأسس القانونية.

■ تكثيف عمليات إنفاذ القانون الإسرائيلي، مثل إعلان الحكومة عن ضمها عشرات المواقع الأثرية والطبيعية تحت إشراف سلطتي الآثار والحماية الطبيعية الإسرائيليتين. وبالتالي نزع هذا الحق من أيدي السلطة الفلسطينية بموجب اتفاقيات أوسلو وما تلاها من تفاهمات بين الطرفين. كما تقوم سلطات الاحتلال بهدم الإنشاءات الفلسطينية في المناطق الحساسة بذريعة عدم الترخيص من قبل سلطات الاحتلال.

■ العمل المستمر، وعلى مدار سنوات طويلة، لإضعاف السلطة الفلسطينية اقتصادياً وسياسياً، مع خلق واقع تُعامل فيه الأراضي عملياً بكونها جزءاً لا يتجزأ من إسرائيل، ولا دخل للسلطة في إدارتها أو الإشراف على تصريف شؤونها.

> تبنّت إسرائيل مبدأ الدفاع المتقدم، ومفهومه هو دفع التهديدات إلى ما وراء حدودها

الركيزة الثانية: الساحة الإقليمية

تتراوح استراتيجية إسرائيل الإقليمية بين استخدام القوة العسكرية المباشرة، ومحاولات بناء تحالفات استراتيجية، بهدف تقليص مساحة وحجم الدور الإيراني، ورسم حدود جديدة للمدى الردعي الإسرائيلي. ولهذا تعمل إسرائيل على تصفية قيادات الصفوف الأولى في إيران وحزب الله، بمباركة الإدارة الأميركية ومشاركتها في عهد الرئيس دونالد ترمب علناً. ما تسعى إليه إسرائيل في الجزئية الإيرانية من الناحية العملية هو تدمير قدرات إيران النووية والباليستية، مستخدمة أسلوب هدم المواقع العسكرية والمدنية المستمر، مثل منصات إطلاق الصواريخ، ومراكز التخصيب النووي، والجسور ومحطات توليد الكهرباء، والمنشآت الخدمية؛ الموانئ وحتى المدارس والمستشفيات وغيرها. والهدف هنا هو تدمير كل مقومات الحياة، بغية الوصول إلى استسلام إيراني سريع. وتسير الحكومة الإسرائيلية في طريقها نحو قطع رأس الأخطبوط؛ أي المواجهة المباشرة مع إيران، حيث تحولت الاستراتيجية الإسرائيلية من «حرب بين الحروب» إلى مواجهة مباشرة وعلنية مع طهران وبرنامجها النووي، بهدف تقويض شبكتها الإقليمية، وقطع الطريق على التحالف الإقليمي بين إيران ووكلائها. وبناء عليه؛ تبنّت إسرائيل مبدأ الدفاع المتقدم، ومفهومه هو دفع التهديدات إلى ما وراء حدودها. أي نقل الأزمات إلى أراضي العدو في لبنان وسورية. تهدف هذه السياسة إلى خلق واقع يجري فيه تجريد المنطقة القريبة من الحدود تماماً من البنية التحتية العسكرية (لحزب الله والمليشيات الموالية لإيران)، مع الحفاظ على حرية العمليات الجوية والبرية الإسرائيلية لقطع خطوط الإمداد. وهنا أخضعت إسرائيل لبنان إلى مبدأ وقاعدة التدمير، المحو الكلي للمناطق السكنية الشيعية في الجنوب اللبناني خصوصاً، والضاحية الجنوبية ببيروت، جزءاً من عمليات العقاب التي تعتقد أنها ستحرك الشارع اللبناني ضد حزب الله، وستثير نعرات طائفية هناك. لقد لجأت، ولا تزال، إلى تبني نموذج رفح، وهو محو كامل وتفجير محكم للمباني السكنية باعتبارها تابعة لحزب الله، كما هو الحال في قطاع غزة، باعتبار المباني السكنية والخدمية جزءاً من منظومة حماس. وفي هذا السياق، فإن إسرائيل تعمل سياسياً على الحفاظ على اتفاقيات أبراهام وتوسيعها، من أجل بناء كتلة إقليمية مناهضة لإيران، وذلك من خلال التعاون بينها وبين دول الخليج على قاعدة أن إيران مصدر الإرهاب في المنطقة، ودول الخليج هدف لها، علماً أن إيران قد وُفّقت إلى الآن مع معظم دول الخليج في توضيح سياستها في الرد على القصف الأميركي بقصف منشآت وقواعد عسكرية أميركية وليست مدنية أو عسكرية تابعة لدول خليجية. ويجب أن نؤكد هنا أن الطموح الأميركي في الأساس هو دمج إسرائيل في منظومة إقليمية واسعة للدفاع الجوي والاستخبارات، وبالتالي إحكام الهيمنة على المنطقة. ومن ثم تحقيق التطبيع الذي ترجوه إسرائيل في المنطقة.

الركيزة الثالثة: الساحة الدولية والقدرة الوطنية على الصمود

تؤثر الاستراتيجيات السياسية مباشرة على مكانة إسرائيل الدولية وسياستها الداخلية، وتعكسها:
التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة في مقابل العزلة الدولية، إذ تعمل إسرائيل على تعزيز علاقاتها الأمنية مع واشنطن (بما في ذلك التطلع إلى تحقيق تحالف دفاعي رسمي)، على أنه ثقل موازن للضغوط القانونية والدبلوماسية المتزايدة من المؤسسات الدولية (مثل محكمة العدل الدولية في لاهاي ومؤسسات دولية أخرى)، والدول الأوروبية بشأن زيادة وتوسيع دعم القضية الفلسطينية.

التناقض بين الدول العربية والمشروع التحرري
تجريم المقاومة

على الرغم من مرور عقود على بدء الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، ما يزال المجتمع الدولي عاجزاً عن اعتماد تعريف قانوني موحّد وملزم لهذا المفهوم، إذ وظف هذا العجز المفاهيمي بالممارسة التي تخدم الدول الكبرى

بشار شيخ

مع نهاية الحرب الباردة، وتراجع حركات التحرر الوطني، أصبحت الشرعية القانونية إحدى أهم أدوات الهيمنة. ولم يعد المطلوب القضاء على المقاومة بالسلاح وحده، بل تجريدها من مشروعيتها السياسية والأخلاقية، عبر إعادة تعريفها قانونياً بوصفها «إرهاباً». هنا تتجلى إحدى أهم وظائف النظام القانوني الدولي في مرحلته الراهنة؛ إذ لم يعد القانون مجرد إطار لتنظيم العلاقات بين الدول، لأن القوة ما فتئت هي الناظم، بل أصبح جزءاً من البنية التي تعيد إنتاج النظام العالمي نفسه. إن الشكل القانوني للنصوص التي نطالب بها لحماية الشعوب ليست مُعطى أخلاقياً أو طبيعياً، إنما انعكاس لعلاقات الإنتاج السائدة. وإذا كانت الرأسمالية قد أنتجت قانوناً يحمي الملكية الخاصة والتبادل السلعي، فإن النظام الدولي في بعده التوسعي لا يمكن أن يكون منفصلاً عن مصالح الدول الكبرى الجيوسياسية. موضوعة الإرهاب قانونياً ومفهوم الدولة القومية التابع على الرغم من مرور عقود على بدء الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، ما يزال المجتمع الدولي عاجزاً عن اعتماد تعريف قانوني موحد وملزم لهذا المفهوم، إذ وظف هذا العجز المفاهيمي بالممارسة التي تخدم الدول الكبرى. ولم يكن العجز مسألة تقنية، بل يعكس استحالة التوافق بين القوى الكبرى حول تعريف قد يقيد حريتها في استخدام القوة، أو يفتح الباب أمام الاعتراف بشرعية مقاومة الاحتلال. وقد أتاح هذا الغموض توسيع دائرة الاتهام بالإرهاب لتشمل حركات التحرر الوطني. إن التحول من المواجهة العسكرية إلى التجريم القانوني لا يمثل انتقالاً من القوة إلى القانون، بل إعادة إنتاج القوة عبر القانون. فالمقاومة لا تُجرم لأنها تنتهك النظام القانوني، إنما لأنها تتحدى النظام السياسي والاقتصادي الذي يقوم عليه هذا القانون بطريقته المهيمنة. ولهذا فإن المعركة حول فلسطين لم تعد تدور حول الأرض وحدها، بل حول تعريف الشرعية نفسها، ومن يملك حق إنتاجها وتوزيعها داخل النظام الدولي. إذا كان النظام الدولي يعترف، من حيث المبدأ، بحق الشعوب في تقرير مصيرها، فإن القضية الفلسطينية تكشف حدود هذا الاعتراف عندما يصطدم بالبنية الفعلية لتوازن القوى العالمية. فقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، منذ القرار 1514 لعام 1960، بشرعية إنهاء الاستعمار، كما أكد القرار 2625 لعام 1970 حق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال في النضال من أجل تقرير مصيرها. وذهب البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام 1977 إلى اعتبار حروب التحرر الوطني نزاعات مسلحة دولية، بما يمنح مقاتليها وضعاً قانونياً مختلفاً عن المجرمين العاديين. غير أن القيمة العملية لهذه النصوص ظلت رهينة الإرادة السياسية للدول المهيمنة، الأمر الذي جعل الاعتراف القانوني بالمقاومة يبقى في كثير من الأحيان اعترافاً نظرياً لا يترتب عليه أثر تنفيذي. هذا التناقض ليس عرضياً، بل يعكس طبيعة القانون الدولي نفسه باعتباره نتاجاً لتاريخ الدولة القومية الأوروبية، وتوازنات القوى التي رافقت نشوء النظام الرأسمالي العالمي. فالقانون لا يعمل في فراغ، بل داخل بنية سياسية تحدد متى تُفعّل قواعده ومتى تُعطّل ومتى تنقلب من حق إلى اتهام. لقد مثّلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001 نقطة تحول مفصليّة في هذا السياق. فمنذ إعلان «الحرب العالمية على الإرهاب»، توسع استخدام مفهوم الإرهاب ليشمل طيفاً واسعاً من الحركات المسلحة، بصرف النظر عن طبيعة النزاع الذي تنشط فيه أو مشروعية أهدافها السياسية. ومع غياب تعريف دولي ملزم للإرهاب، أصبحت عملية التصنيف أقرب إلى قرار سياسي منها إلى توصيف قانوني. وهكذا، لم يعد السؤال: هل تقاوم الحركة احتلالاً أجنبياً؟ بل أصبح: هل تنسجم مع المصالح الاستراتيجية للقوى الغربية وحلفائها العرب والإقليميين؟ فإذا كان الجواب بالنفي، أُلصق بها وصف الإرهاب، بغض النظر عن السياق القانوني الذي تعمل فيه. في الحالة الفلسطينية والإقليمية، أدى هذا التحول إلى إعادة صياغة الصراع برمته. فالاحتلال الاستيطاني، الذي يفترض أن يكون موضوع الإدانة القانونية، أُعيد تقديمه باعتباره طرفاً يمارس «حق الدفاع عن النفس»، في حين أصبحت المقاومة هي الطرف الذي يحتاج إلى تبرير وجوده. وبذلك انقلبت العلاقة بين الأصل والنتيجة؛ إذ تحول الاحتلال من سبب للعنف إلى ردة فعل عليه، وتحولت المقاومة من حق ناشئ عن الاحتلال إلى مصدر للمشكلة الأمنية. إن هذه العملية ليست مجرد تلاعب لغوي، بل إعادة إنتاج للهيمنة عبر الخطاب القانوني، كي يصبح تعريف الضحية والجاني خاضعاً لميزان القوى لا لمعيار العدالة. وتبرز هذه المفارقة بصورة أكثر وضوحاً عند مقارنة طريقة تعامل المؤسسات الدولية مع الانتهاكات الإسرائيلية ومع أفعال المقاومة الفلسطينية والعربية والإقليمية. فمنذ عقود، وثّقت الأمم المتحدة، والمنظمات الحقوقية الدولية، والمحاكم الدولية، سياسات الاستيطان، والتهجير القسري، والعقوبات الجماعية، والحصار، والاستهداف الواسع للمدنيين، باعتبارها انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني. كما خلص الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية عام 2024 إلى عدم قانونية استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ودعا إلى إنهائه بأسرع وقت ممكن. غير أن هذه المواقف القانونية، على أهميتها، لم تُترجم إلى آليات إلزام فعالة، بسبب الحماية السياسية التي توفرها القوى الغربية وحلفاؤها العرب لإسرائيل داخل المؤسسات الدولية. في المقابل، تخضع المقاومة الفلسطينية لمنظومة واسعة من العقوبات المالية، والملاحقات الجنائية، والعزل الدبلوماسي، والتصنيفات الإرهابية، التي تمتد آثارها إلى الأفراد والمؤسسات المدنية والقطاع المصرفي والعمل الإنساني. وبذلك يتحول القانون من وسيلة لمساءلة القوة المحتلة إلى أداة لعزل المجتمع المحتل، وتجفيف موارده، وتقليص قدرته على الاستمرار في المقاومة.

> يتحول القانون من وسيلة لمساءلة القوة المحتلة إلى أداة لعزل المجتمع المحتل

بين الصراع على التبعية والخوف من الثورة

لم يكن الصراع في فلسطين، منذ بدايات المشروع الصهيوني، نزاعاً حدودياً بين شعبين متنازعين على الأرض، بل مثّل أحد أكثر أوجه التناقض بين الاستعمار الاستيطاني والرأسمالية الإمبريالية من جهة، وحركات التحرر الوطني من جهة أخرى في المنطقة العربية والإقليمية. ولذلك فإن السؤال الحقيقي لا يتعلق باستمرار الاحتلال متجلياً بالأدوات الناعمة السياسية من اتفاقيات ومفاوضات وصفقات، بل بسبب استمرار تجريم مقاومته، رغم أن حق الشعوب في تقرير مصيرها ومقاومة الاحتلال والدفاع عن نفسها وعن شكل وجودها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، أصبح من المبادئ الراسخة في القانون الدولي. إن تفسير هذه المفارقة لا يكمن في ازدواجية المعايير وحدها، وإنما في البنية السياسية والاقتصادية التي أنتجت النظام الدولي نفسه، وجعلت القانون أداة من أدوات إدارة الهيمنة أكثر من كونه وسيلة لتحقيق العدالة. من هذا المنطلق، لا يمكن فهم فلسطين وسورية ولبنان والمنطقة العربية سياسياً واقتصادياً بمعزل عن تطور الرأسمالية العالمية. إذ إن الإمبريالية ليست مجرد سياسة خارجية عدوانية، بل مرحلة تاريخية ملازمة لتطور الرأسمالية التوسعية، يحتكر فيها المال والأسواق العالمية ويعاد تقسيم العالم بما يخدم تراكم رأس المال. وفي هذا السياق، لم تكن إسرائيل حادثة تاريخية منفصلة، إنما كانت مشروعاً استيطانياً وظيفياً أُنشئ ليؤدي دوراً استراتيجياً في حماية المصالح الغربية داخل المشرق العربي وبعده الإقليمي، ويمنع تكوين فضاء سياسي واقتصادي مستقل قادر على تهديد منظومة الهيمنة العالمية. مع التطورات الأخيرة في سورية ولبنان، برزت مخاوف حقيقية من سيناريو مشابه للتدخلات التاريخية للأنظمة العربية في دول عربية أخرى. فثمة تخوف من أن تُستخدم قوات الشرع أداة عربية إقليمية بالتعاون مع إسرائيل وأميركا للقضاء على حزب الله في لبنان في مواجهة المشروع التركي - الخليجي - المصري لعدم الدفع لصدام بيني بين سورية ولبنان. تؤكد السوابق التاريخية أن التدخلات العربية «المساعدة» طرف ضد آخر في الصراع الإقليمي كانت دائماً كارثية على الفلسطينيين أولاً، وعلى البلدان المضيفة ثانياً. فكما دخلت سورية إلى لبنان عام 1976 «بذريعة حمايته»، وانتهى الأمر بمجزرة تل الزعتر وحرب أهلية استمرت 15 عاماً، وكما لجأ الأردن إلى الجيش لحل أزمة الفدائيين، فكانت النتيجة مذبحة أيلول الأسود ونقل الصراع إلى لبنان، فإن أي تدخل عسكري جديد في لبنان تحت أي ذريعة ستكون له عواقب وخيمة على الجميع. فلا بد لنا من العودة إلى النماذج التاريخية للتدخلات العربية ضد المقاومة الفلسطينية والعربية، التي تمثل البعد السياسي المباشر لإجهاض حركات التحرر، ولإظهار العيوب التاريخية للبنى السياسية المتحكمة في الوضع القائم في ما يتعلق بالمقاومة والتحرير والتبعية والاستقلال. تتقاطع هذه القراءة مع رفض اختزال القضية الفلسطينية في بعدها القومي أو الديني، إذا سلمنا أن قيام إسرائيل يمثل لحظة من لحظات إعادة إنتاج السيطرة الإمبريالية على المنطقة، وبأن هزيمة المشروع الصهيوني لا يمكن أن تتحقق في ظل البنى السياسية والاجتماعية العربية القائمة، لأنها جزء من النظام الذي أوجد هذا المشروع ويحافظ عليه. فقد كشفت هزيمة عام 1967 للعرب والعالم عن أزمة أعمق من مجرد خلل عسكري أو خسارة معركة في حرب طويلة، وأظهرت حدود مفهوم الدولة العربية التي نشأت بعد الاستقلال، فبينما حملت خطاب التحرر القومي لتشرع وجودها الشعبي، حافظت على البنية الاقتصادية التابعة للاستعمار نفسه. فلم تكن هذه الأنظمة البرجوازية الصغيرة قادرة على تحويل الصراع مع إسرائيل إلى حرب تحرير شعبية، لأن ذلك كان يقتضي تسليح الجماهير، وإعادة توزيع السلطة والثروة، وإطلاق ديناميات ثورية تهدد مصالح الطبقات الحاكمة نفسها. ومن هنا أصبح ضبط المجتمع العربي أولوية لا تقل أهمية عن مواجهة إسرائيل، بل ربما تتقدم عليها. لهذا السبب، لم يكن التدخل العربي في القضية الفلسطينية مجرد سلسلة من الأخطاء السياسية، بل اتخذ طابعاً بنيوياً. فإذا تجاوزت المقاومة حدودها الفلسطينية وتحولت إلى مشروع تحرري عربي وإقليمي ستضع شرعية الدولة العربية والإقليمية نفسها موضع المساءلة، لأنها تكشف شبه انعدام استقلالها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتناقض خطابها مع ممارساتها. ويمتد هذا التحليل إلى فهم طبيعة الدولة الحديثة نفسها. فحتى إذا تبنت دولة عربية أو إقليمية خطاباً قومياً أو تحررياً، تبقى محكومة بالتحالفات الطبقية التي قامت عليها، وبموقعها داخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي. لذلك يصبح احتواء المقاومة، والتفاوض باسمها، وقمعها، جزءاً من إعادة إنتاج هذه الدولة لا خروجاً عليها.

من إدارة الصراع إلى إدارة الاستقرار الإقليمي

ولا يمكن فصل مسار عدد من الأنظمة العربية، التي انتقل موقعها تدريجياً من إدارة الصراع إلى إدارة الاستقرار الإقليمي، عن مقتضيات النظام الدولي. فقد مثّلت اتفاقيات كامب ديفيد ووادي عربة وأوسلو وفض الاشتباك، ثم موجة التطبيع الأخيرة، انتقالا من الاعتراف الواقعي بإسرائيل إلى إدماجها في البنية السياسية والأمنية والاقتصادية للمنطقة. ولم يقتصر أثر ذلك على العلاقات بين الدول، بل امتد إلى إعادة تعريف المقاومة نفسها داخل الخطاب العربي الرسمي، إذ أصبحت تُقدم باعتبارها مصدر تهديد للاستقرار أو عائقاً أمام التنمية أو خطراً على الأمن القومي. لا يكتمل النقد لهذه المشكلة عند حدود فضح التناقضات القانونية والسياسية، بل يطرح سؤالاً أكثر عمقاً يتعلق بطبيعة المشروع التحرري نفسه. فالمقاومة ليست مجرد فعل عسكري، ولا تختزل في العمليات المسلحة أو في امتلاك وسائل القوة، وإنما هي عملية تاريخية لإعادة بناء المجتمع على أسس جديدة. من هنا أيضاً يمكن فهم النقد الموجه إلى الرهان على العمليات الفدائية المعزولة مثل «طوفان الأقصى» وردع العدوان من قبل حماس بوصفها استراتيجية قائمة بذاتها. فلا يستطيع العمل الفدائي، مهما بلغت جرأته ونجاحه الوقتي، أن يهزم مشروعاً استيطانياً مدعوماً بأكبر منظومة رأسمالية في التاريخ إذا بقي منفصلاً عن قاعدة اجتماعية واسعة. ولذلك لا يتحقق النصر عبر تراكم العمليات العسكرية وحدها، إنما عبر تحويل المقاومة إلى حرب تحرير شعبية طويلة النفس، تصبح فيها الجماهير هي الفاعل الرئيسي، لدحض ذريعة أن تصبح فيه مجرد حاضنة خلفية ودروع بشرية للمقاتلين. من هنا، فإن تحرير فلسطين والدول العربية والإقليمية، لا يعني إنهاء الاحتلال والتبعية فقط، بل تفكيك البنية التي أعادت إنتاجه تلك الدول طوال عقود؛ أي التحالف العضوي بين الرأسمالية العالمية، والاستعمار الاستيطاني، والدولة التابعة العربية والإقليمية، والخطاب القانوني الذي يضفي الشرعية على هذا التحالف، ولأن الشروط التي تمنع تحرير فلسطين هي نفسها التي تمنع تحرر المجتمعات العربية والإقليمية من التبعية والاستبداد.

من التظاهرات الداعمة للمقاومة الفلسطينية في مدريد، 2026/05/17 (جيسوس هيلين/Getty)

قطاع غزة والخيارات الصعبة
المقاومة وإعادة إنتاج السلطة

تجد حماس نفسها أمام واقع بالغ التعقيد؛ فقد ألحقت الحرب الإسرائيلية دمارا هائلا بالقطاع، ووضعت الحركة أمام معادلة صعبة بين الاستمرار في إدارة مجتمع منهك، وبين البحث عن صيغة تحافظ من خلالها على موقعها قوة سياسية ومقاومة

تامر خرمه

لم تعد معركة قطاع غزة تدور حول نتائج الحرب العسكرية فقط، بل حول ماهية النظام السياسي الذي سيولد من بين أنقاض القطاع؛ فمنذ بداية العدوان الإسرائيلي، كان سؤال «اليوم التالي» حاضرا بقوة في حسابات القوى الإقليمية والدولية: من سيدير قطاع غزة؟ ومن سيحدد مستقبلها السياسي؟ في هذا السياق، يبرز احتمال تسليم حركة حماس إدارة القطاع إلى السلطة الفلسطينية باعتباره أحد السيناريوهات التي يجري تداولها لإعادة ترتيب المشهد الفلسطيني بعد الحرب.

لكن هذه الخطوة، إن تحققت، تتجاوز مسألة نقل صلاحيات إدارية من طرف إلى آخر. إنها تمس جوهر الصراع حول طبيعة المشروع الوطني الفلسطيني: هل سيكون قطاع غزة مدخلا لإعادة بناء وحدة سياسية فلسطينية حقيقية، أم ستكون جزءا من مشروع يهدف إلى فصل الإدارة عن المقاومة، وتحويل القضية الفلسطينية إلى مجرد ملف إنساني وأمني؟

تجد حركة حماس نفسها أمام واقع بالغ التعقيد؛ فقد ألحقت الحرب الإسرائيلية دمارا هائلا بالقطاع، ووضعت الحركة أمام معادلة صعبة بين الاستمرار في إدارة مجتمع منهك تحت القصف والحصار، وبين البحث عن صيغة تحافظ من خلالها على موقعها قوة سياسية ومقاومة. ومن هذا المنطلق، قد يبدو تسليم الإدارة المدنية للسلطة الفلسطينية محاولة لإعادة توزيع الأدوار، وليس بالضرورة إعلانا عن نهاية دور الحركة.

غير أن المشكلة الأساسية تكمن في أن إسرائيل والقوى الغربية التي تدعمها لا تنظر إلى هذه الخطوة باعتبارها ترتيبا فلسطينيا داخليا فقط، بل جزءا من مشروع أوسع يهدف إلى إعادة ترتيب قطاع غزة بما ينسجم مع المصالح الأمنية الإسرائيلية. فإسرائيل تريد إنهاء أي نموذج مقاوم قادر على تحدي سيطرتها، وتحويل القطاع إلى منطقة تخضع لترتيبات أمنية صارمة، حتى لو تغيرت الجهة التي تدير شؤون السكان اليومية.

هنا يظهر السؤال الأكثر حساسية: هل يمكن الفصل بين إدارة قطاع غزة وبين قضية المقاومة؟ فالمقاومة الفلسطينية لم تظهر بسبب وجود حماس أو أي فصيل آخر، بل نتيجة استمرار الاحتلال والتهجير والاستيطان وغياب حل سياسي عادل. لذلك فإن محاولة اختزال الأزمة الفلسطينية في مشكلة «إدارة» أو «أمن» تتجاهل جوهر الصراع، وتتعامل مع الشعب الفلسطيني باعتباره أزمة إنسانية لا قضية تحرر وطني.

كما أن التطورات الإقليمية، خصوصا التوتر المتصاعد بين إيران وإسرائيل، تلقي بظلالها على مستقبل المقاومة الفلسطينية. فلم يعد قطاع غزة مجرد ساحة فلسطينية داخلية، بل أصبح جزءا من صراع إقليمي أوسع تتداخل فيه حسابات القوى الكبرى. وأي إعادة ترتيب لوضع القطاع ستؤثر حتما على علاقات حماس مع حلفائها، وعلى الدور الذي ستلعبه الفصائل الفلسطينية في المرحلة المقبلة.

في المقابل، إن عودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة يمكن أن تمثل فرصة لإعادة بناء الوحدة السياسية الفلسطينية، لكنها لن تنجح إذا بقيت مجرد أداة لإدارة السكان تحت سقف الشروط الإسرائيلية والدولية؛ إذ تعاني السلطة أزمة شرعية متراكمة، ليس بسبب ضعف مؤسساتها فقط، بل بسبب عجز مشروعها السياسي القائم على المفاوضات عن تحقيق إنهاء الاحتلال أو إقامة دولة مستقلة.

ليس المطلوب اليوم استبدال طرف فلسطيني بآخر، بل إعادة بناء المشروع الوطني على أساس المشاركة الشعبية والديمقراطية، وإنهاء الانقسام الذي أضعف الفلسطينيين لسنوات. فليست المقاومة مجرد سلاح، كما أن السياسة ليست مجرد تفاوض؛ كلاهما يحتاج إلى استراتيجية وطنية قادرة على الجمع بين مواجهة الاحتلال وبناء مؤسسات تمثل الشعب الفلسطيني.

وفي ظل استمرار الحرب، يبقى العامل الأكثر أهمية هو التحول الذي شهده الرأي العام العالمي تجاه القضية الفلسطينية. فقد كشفت صور الدمار في قطاع غزة عن حجم المأساة الإنسانية، وأعادت القضية الفلسطينية إلى صدارة النقاش الدولي بعد سنوات من محاولات تهميشها.

وفي أوروبا تحديدا، برزت مواقف أكثر انتقادا للسياسات الإسرائيلية، كان من أبرزها موقف إسبانيا التي دفعت باتجاه اتخاذ إجراءات أكثر صرامة، بما في ذلك الدعوة إلى فرض عقوبات على إسرائيل، في مؤشر على اتساع الفجوة بين السياسات الرسمية التقليدية وبين المزاج الشعبي العالمي المتعاطف مع الفلسطينيين.

لن يتحدد مستقبل قطاع غزة بترتيبات ما بعد الحرب فقط، ولا بالجهة التي ستتولى إدارة القطاع، بل بقدرة الفلسطينيين على منع تحويل قضيتهم إلى مجرد ملف إعادة إعمار وأمن. إذ ستبقى المعركة الحقيقية حول حق الشعب الفلسطيني في الحرية والعدالة وتقرير المصير، وهي القضية التي منحت المقاومة معناها السياسي، والتي ما زالت تجد صدى متزايدا لدى قطاعات واسعة حول العالم.

استسلام لا سلام عبر القوة

استسلام المعتدَى عليه لم ولن يقود في أيّ ظرف ومكان إلى السلام، لأنّ مفهوم السلام ذاته لا يعبر عن وقف الأعمال العسكرية فقط

حيّان جابر

كرّر كل من الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ورئيس وزراء الاحتلال الصهيوني بنيامين نتنياهو، شروطهما لوقف انتهاكاتهما المتكرّرة للقانونَين الدولي والإنساني في عدوانيهما على كل من إيران في حالة الأول، وقطاع غزة (إلى جانب باقي الاعتداءات الصهيونية على كل من لبنان وسورية) في حالة الثاني، إذ لم يخف كلاهما بحثهما عن استسلام غير مشروط للأطراف التي يعتدون عليها، ويعتدون على حاضنتها الاجتماعية من المدنيين العزل، من دون أي اكتراث لمدى تناقض هذا الشرط مع القانون الدولي، وعدم شرعية مطالبهما من الأساس، كما كرّرا أنهما يؤمنان بنهج فرض السلام عبر القوة، في محاولة مكشوفة لإضافة مستحضرات تجميل على جرائمهما، عبر ادعائهما سعيهما للسلام عبر القوة!

هنا لا بدّ من التأكيد بداية أنّ استسلام المعتدَى عليه لم ولن يقود في أي ظرف ومكان إلى السلام، لأنّ مفهوم السلام ذاته لا يعبر عن وقف الأعمال العسكرية فقط (مع تضمنه ذلك طبعاً)، بل هو تعبير عن إزالة أسس العداء والصراع أينما وجدت، وعليه فهو يستند إلى حل أسس الصراع لا تجاهلها، أو سحق الطرف الأضعف فيه، ويستند إلى أسس الحق والشرعية، وفق مبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني، وهو ما يعيدنا إلى تناقض مفهوم العدوان والاحتلال مع مفهوم السلام من حيث المبدأ والمضمون والشكل، فهو تناقض صارخ وشامل بكل تأكيد. أما مفهوم الاستسلام فهو يعني رضوخ الطرف الأضعف رضوخاً كاملاً وشاملاً للطرف الأقوى، بغض النظر عن الموقفَين القانوني والأخلاقي، أي أنه تعبير صريح عمّا يعرف بـ«قانون الغاب» فقط لا غير.

من الغريب هنا ملاحظة مدى وعي شعوب العالم للكذبة الأميركية الصهيونية، في مقابل تماهٍ مخجل معها دولياً، على الصعيدين الغربي والإقليمي، إذ يبدو أن نسبة كبيرة من شعوب العالم؛ بما فيهم شعوب دول المعسكر الغربي، يعون جيداً أن مطالب ترامب ونتنياهو باستسلام قوى المقاومة تنتهك القانونين الدولي والإنساني، ويعبران عن أهداف استعمارية فقط، وما ادعاء السلام؛ اللاحق على خطابيهما، إلّا محض هراء. في مقابل ذلك يتماهى النظام الدولي، بما يشمل الإقليمي منه، مع الكذبة الأميركية والصهيونية، وكأنهما حمامتا سلام، وهو ما تمثل في ضغوط إقليمية كبيرة على فصائل المقاومة الفلسطينية والإقليمية، بدأت بضغوط إعلامية تحملها مسؤولية جرائم الاحتلال، وكأنّ الاحتلال ردة فعل؛ لا العكس، بدأ بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول، في تجاهل مخزٍ لتاريخ الاحتلال الطويل منذ نكبة 1948 (بل منذ الاحتلال البريطاني)، وفي تجاهل لشرعية العمل المقاوم بكل أنماطه فردياً وجماعياً. ليس ذلك فحسب، بل وصول الأمر إلى اعتبار تمسّك فصائل المقاومة بأولوية انتهاء الاحتلال شرطاً تعجيزياً بدلاً من العكس. الأمر ذاته يتكرّر اليوم في الاعتداءَين على لبنان وإيران، من خلال تحميل الأخيرَين مسؤولية الاعتداءات وتداعياتها بدلاً من العكس، بل تماهت بعض وسائل الإعلام الإقليمية مع الخطاب المضلل الأميركي رفقة نظيره الصهيوني، محملة إيران مسؤولية استمرار العدوان الأميركي، وإغلاق مضيق هرمز، الذي مسّ دول العالم أجمع، بدلاً من تحميلها للطرف المعتدي، على اعتبار العدوان الأميركي- الصهيوني هو الانتهاك الأخطر للقانون الدولي، وفي تجاهل لإمكانية حل مشكلة المضيق بعد إنهاء العدوان الصهيوأميركي غير الشرعي لا قبله.

طبعاً أنّ استراتيجية الاستسلام عبر القوة هي استراتيجية قديمة جديدة، إذ استخدمتها جلّ قوى الاستعمار القديمة في مواجهة الشعوب المستعمَرة وقواها المقاومة، وحلمت بتطويع الشعوب واستغلالها من دون أي تكلفة تذكر، وعملت على معاقبة الشعوب المستعمَرة على مقاومتها، في محاولة لتقويض المقاومة وحصارها وخنقها في حاضنتها الشعبية الصلبة، مرتكبة إبادة جماعية، وعقاباً جماعياً، وتطهيراً عرقياً وحصاراً غير قانوني، أي مارست الجرائم ذاتها وسعت إلى الأهداف نفسها متمثلة في «الاستسلام الكامل غير المشروط».

الآن وفي ظل كل من شراسة الحملة الصهيوأميركية على قوة المقاومة كلها، وشبه التماهي الإقليمي المطلق مع المساعي الصهيوأميركية، لا بدّ من تصعيد الصوت الشعبي الإقليمي المقاوم، عبر تأكيد شرعية المقاومة بكل أنماطها أولاً، وعبر رفض كل المشاريع الصهيوأميركية ثانياً، وثالثاً؛ عبر التأكيد أنّ مسار السلام واضح وبسيط، ولا يتطلب سوى انسحاب كامل لقوى الاحتلال والاعتداء فقط لا غير.

> إنّ مطالب ترامب ونتنياهو باستسلام قوى المقاومة تنتهك القانونَين الدولي والإنساني

آثار قصف جيش الاحتلال في غزة، 2026/06/20 (عمر القطاع/فرانس برس)

الانتخابات الفلسطينية: أسئلة كبرى

تنقسم المواقف الفلسطينية حول خطوة الانتخابات، بين مؤيد ومدافع باتجاه ضرورة حدوثها لتجديد الشرعيات الديمقراطية، التي تأخرت لأكثر من عقدين، وبين معارض يعتبرها خطوة لتعميق الانقسام؛ كونها بعيدة عن التوافق الوطني

إبراهيم ربايعة

بعد حوالي خمس سنوات من إلغاء الانتخابات التشريعية التي كان من المزمع عقدها عام 2021، أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس مرسوما بإجرائها في نوفمبر/تشرين الثاني 2026. تأتي هذه الخطوة في سياق فلسطيني شديد التعقيد تسوده حرب الإبادة المستمرة في قطاع غزة، وحالة الضم المستمر في الضفة الغربية، وتجفيف للسلطة الفلسطينية ومؤسساتها عبر إجراءات إسرائيلية استراتيجية، ما يجعل هذه الانتخابات اختبارا حقيقيا وتاريخيا للنظام السياسي الفلسطيني من جهة، والمشروع الوطني من جهة أخرى.

ينقسم موقف الشارع حول هذه الخطوة، بين مؤيد ودافع باتجاه ضرورة حدوث الانتخابات لتجديد الشرعيات الديمقراطية، التي تأخرت لأكثر من عقدين، وبين معارض يعتبرها خطوة لتعميق الانقسام؛ كونها بعيدة عن التوافق الوطني، وتأتي استجابة لضغوط خارجية أكثر من استجابتها لتحديات المشروع الاستعماري.

ربما يمثل ملف الانتخابات فرصة اليوم، لاستدعاء مجموعة من المقولات السياسية الفلسطينية التي نحتاج لمراجعتها في ظل كل ما وقع على رأس الشعب الفلسطيني خلال الأعوام الثلاثة الفائتة، أهمها مقولة التوافق الوطني.

في مقولة التوافق الوطني

رغم أن جولات المصالحة المكوكية خرجت برؤية واضحة وخطوات متعاقبة للتجديد السياسي الشامل، وأفرزت آليات تنفيذ للوفاق الوطني يقوم على خطوات مترابطة تبدأ بحكومة وفاق وطني تنظم مرحلة انتقالية، ومسارا انتخابيا مدروسا، ومصالحات مجتمعية، إلا أن هذا المسار، الذي تعطل طويلا، فشل بتجديد الشرعيات ورسخ الفصل بين الضفة وقطاع غزة، وهذا ما أدى إلى واقع مأساوي بحاجة مراجعة شاملة بعد سياق الإبادة والتدمير الشامل وما أنتج من واقع سياسي مفكك في قطاع غزة، ظهرت فيه فواعل مثل اللجنة الإدارية ومجلس السلام من خلفها، يقدمون هياكل بديلة للكيانية السياسية الفلسطينية الجامعة.

وفي ظل أولوية الحفاظ على الكيانية والوحدة بين الضفة والقطاع، عبر مجابهة مشروع الفصل، تصبح الانتخابات ضرورة ملحة، رغم اتساع الهوة بين الفواعل الوطنية وتباعد فرص التوافق الوطني الشامل. من هنا، يصبح البديل اتفاق الحد الأدنى القائم على مسار متدرج يبدأ بقواعد أساسية وخطوات متلاحقة يجري الاتفاق عليها لضمان تثبيت الوحدة الكيانية الفلسطينية. في السياق ذاته، بقي نقاش شروط المشاركة السياسية مطروحا وحاضرا ملفا ساخنا على طاولة الحوار الوطني منذ العام 2005، وتراوحت المشروطية بين الالتزام بالقانون الأساسي ووثيقة الاستقلال، والاعتراف بمنظمة التحرير ممثلا شرعيا وحيدا، والاعتراف بالاتفاقيات والالتزامات التي وقعتها. يعود هذا الملف مع كل استحقاق انتخابي ليبرز على السطح، لكنه وفي هذه الجولة يترافق مع حراك إقليمي ودولي داعم لهذه المشروطية، ضمن مسار الإصلاحات وتحالف حل الدولتين. عمليا، جرت الانتخابات المحلية بوجود شروط مشابهة، لكن عند الحديث عن الانتخابات التشريعية، من الضروري صياغة اتفاق حد أدنى مع الفصائل والمجتمع المدني وفواعله الحية، بهدف ضمان أوسع مشاركة وصياغة أية شروط بما لا يعيق ذلك.

مشاركة وقلق

شهدت تجربة الانتخابات الملغاة عام 2021 تسجيل 36 قائمة، بواقع 1389 مرشحة ومرشحا، ما عكس تعطشا واسعا للانتخابات، خصوصا بين أوساط الشباب. ورغم التوجس من احتمالات إلغائها في هذه الجولة أيضا، إلا أن المشاركة المتوقعة عالية كذلك، ربما تتجاوز 45 قائمة، في ظل خفض نسبة الحسم، وخفض عمر الترشح.

إن حالة التكلس التي وقع فيها النظام السياسي الفلسطيني لعقدين من الزمن حرمت الشباب من ممارسة الحق الدستوري في التصويت والترشح، بما نسبته 55% من إجمالي الناخبين المسجلين، وفي ظل حالة التهميش والاستقطاب وعجز فواعل المجتمع المدني عن خلق ديناميكيات بديلة، من المتوقع مشاركة الشباب بمعدلات مرتفعة رغم الظروف غير المثالية لإجراء انتخابات. شهد القانون تعديلات جوهرية تمس الشكل والتركيب، أهمها اعتماد التمثيل النسبي (الوطن دائرة واحدة)، وخفض نسبة الحسم إلى 1%، وتعزيز حضور المرأة والشباب. بالمقابل، يثير رفع عدد الأعضاء من 132 عضوا إلى 200 عضو قلقا واسعا حول التكلفة والدافع والأثر، كما يثير التعيين والاستكمال في الغرفة التشريعية الكبرى (المجلس الوطني) قلقا حول جدوى العملية السياسية، كون هذا التعيين مدخلا لإعادة هندسة منظمة من دون اتفاق الحد الأدنى. بالمقابل، يصبح خفض نسبة الحسم تحديا كبيرا أمام الفصائل الفلسطينية، التي يعتقد قطاع واسع من المجتمع الفلسطيني أنها بلا تمثيل حقيقي في الشارع، ورغم استدراك العديد منها في مناسبات سابقة ذلك، إلا أنها فشلت بخلق حالات ائتلافية ناضجة تسمح لها بالوجود المؤثر في المجلس.

اليوم تتداعى شخصيات عامة عابرة للفصائل، في محاولة لإطلاق «التحالف من أجل التغيير والتحرر الوطني»، إطارا يخوض الانتخابات تحت أطر تتصل بالسياسات الداخلية والقضية الوطنية الجامعة. وعلى أهمية هذه المبادرات والحركات، إلا أنها لم تنجح بالتجارب السابقة في اختراق الثقل الفصائلي، في ظل وجود ثنائية فتح وحماس، وهنا من غير الواضح ما إذا كان هذا التحالف سيستند إلى قواعد حماس- في حال عدم مشاركة الأخيرة في الانتخابات مباشرة.

القدس وقطاع غزة... أسئلة كبرى

رغم أن قانون الانتخابات الحالي يتعامل مع الوطن دائرة واحدة، إلا أن سؤال القدس (السبب المعلن لإلغاء الانتخابات السابقة 2021)، يحضر في هذه الجولة بقوة أكبر، في ظل معركة السيادة والضم، والسؤال هنا: هل ستتحول الانتخابات في القدس مواجهة سياسية شاملة؟ أم سيتم استخدامها للإلغاء مرة أخرى؟ هذه أسئلة مفتوحة تتطلب حراكا سياسيا على مستوى الفصائل والمنظمة لرسم ملامح المسار المتصل بها.

أما على مستوى قطاع غزة، بالإبادة المستمرة وتدمير المؤسسات وحالة النزوح وتفتت الجغرافيا، فتوضَع أسئلة لوجستية وأمنية وأخلاقية أمام صانع القرار، لكن السؤال الأبرز هنا يكمن في موقف حركة حماس التي ما زالت حاضرة وقادرة على لعب دور المسهل أو المعطل.

يكتسب إجراء الانتخابات بمشاركة واضحة ووازنة للقدس أهمية أكبر من أي وقت مضى، في ظل سياسات الضم والطرد والاقتلاع الإسرائيلية، وهذا ما ينطبق على قطاع غزة الذي يجب أن يقول المواطن فيه كلمته لتحديد اختياراته ومستقبله السياسي بحرية ومن دون إملاءات. إن موقف حركة حماس غير واضح حتى اللحظة، وهو أمام احتمالات عدة: إما تسهيل الانتخابات من دون المشاركة أو الدعم، أو تسهيل الانتخابات مع دعم قوائم بعينها، أو التسهيل والمشاركة، أو تعطيل الانتخابات كاملة. وفي ظل الواقع الميداني والسياسي، فالأرجح ألا تقف حماس عائقا أمام عقدها لما لذلك من أثر سياسي فادح، لكنها ستدفع خلال الأشهر القادمة نحو حوار يفضي إلى تفاهمات ذات صلة، خصوصا أنها أرسلت إشارات من خلال عدم تعطيل انتخابات بلدية دير البلح في إبريل/نيسان الماضي. في ظل الطرفين الإقليمي والدولي، لا أرى أن إلغاء الانتخابات من أحد مدخلي قطاع غزة أو القدس مرجح، فالالتزامات الدولية ومسار الإصلاح والتوقعات الإقليمية والدولية بتنفيذ الالتزام الفلسطيني الرسمي بتجديد الشرعيات لم يكن حاضرا في العام 2021 كما الآن. المطلوب هنا خطة وطنية شاملة للضغط على المجتمع الدولي من أجل ضمان إنفاذ الانتخابات في القدس وقطاع غزة، وليس التكيف مع الوضع القائم، والاكتفاء بتمثيل رمزي لهما في الصندوق، كانت قد حضرت مقترحات عدة حول إجراء الانتخابات في القدس تحديدا، لتحويل العملية إلى حالة سياسية بكل معنى الكلمة، وهذا نقاش يجب أن ينضج ويوضع على الطاولة سيناريوهات وأدوات استجابة دقيقة.

ختاما

وسط ازدحام الأولويات والهموم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المركبة، يقول الفلسطيني بوضوح إنه بحاجة لعقد اجتماعي وسياسي يرسم خريطة أولويات القيادة ويفضي إلى تعددية صحية. وهنا تحتاج القيادة إلى الاستناد بقوة إلى ظهير مجتمعي متين يشمل كل فواعل المجتمع الحية، وأهمها مكونات المجتمع المدني من فصائل وأحزاب ومؤسسات وإعلام وغيرها، وهذا مدخل لا بد منه لبناء رؤية استراتيجية؛ غابت طوال السنوات الفائتة؛ تواجه التحديات اللامركزية التي تطاول الفلسطيني والفلسطينيين. أما على مستوى التركيب والديناميكيات، فيجب أن تشكل الانتخابات مدخلا لتجديد الدماء في الفصائل الفلسطينية الوازنة، عبر حضور لشخصيات مهنية وشباب ونساء من جهة، ونقاشات لحالات اندماج بين الفصائل الصغيرة من جهة أخرى. إن هذا التجديد ضروري لتطوير الخطاب السياسي والاجتماعي والاقتصادي الجامع، وجعله أكثر تمثيلا وتحررا وديناميكية.

> يكتسب إجراء الانتخابات بمشاركة واضحة ووازنة للقدس أهمية أكبر من أي وقت مضى

من فعاليات المطالبات الشعبية بانهاء الانقسام، رام الله 2018/07/21 (عصام الريماوي/الاناضول)

حماس والسيناريوهات المتعدّدة

موقف حركة حماس غير واضح حتّى اللحظة، وهو أمام احتمالات عدّة: إما تسهيل الانتخابات من دون المشاركة أو الدعم، أو تسهيل الانتخابات مع دعم قوائم بعينها، أو التسهيل والمشاركة، أو تعطيل الانتخابات كاملة. وفي ظل الواقع الميداني والسياسي، فالأرجح ألّا تقف حماس عائقاً أمام عقدها لما لذلك من أثر سياسي فادح.

اغتيال «أونروا» الشاهد الأخير على النكبة

ثابت العمور

في المأثور «أول الرقص حنجلة»؛ وهذا عين ما فعله «مجلس السلام»؛ فبينما تواصل إسرائيل جرائم الإبادة من نسف وقصف واغتيال منذ أكثر من ألف يوم؛ وبدلا من وقف المجلس لهذه المقتلة لكونها أحد أهم المهام المنوطة به؛ تَحنجل المجلس بإعلان في الثاني من يوليو/تموز 2026 على منصة إكس قال فيه: «لا مكان لـ»أونروا« في غزة الجديدة»، مؤكدا أنه يسعى إلى إنهاء ما وصفه بـ«الاعتماد المستمر على المساعدات»، وأن «سكان غزة يستحقون أكثر من ذلك». وقد جاء توقيت الإعلان بالتزامن مع الحديث عن إعادة ترتيب واقع قطاع غزة السياسي والاجتماعي والديموغرافي، وعلى وقع حرب الإبادة؛ ما فتح الباب أمام مخاوف خطيرة وتساؤلات مشروعة، فما الذي يعنيه إعلان مجلس السلام بأنه لا مكان لـ»أونروا« في غزة الجديدة؟ ما دلالاته وتبعاته وتداعياته السياسية والقانونية والإنسانية، وهل قرر مجلس السلام اغتيال الشاهد الأخير على النكبة؟

إعلان مجلس السلام بأنه لا مكان لـ»أونروا« في غزة الجديدة ليس بالون اختبار، ولا زلة لسان، ولا جس نبض للشارع الفلسطيني بمختلف مكوناته؛ هذا جزء من جريمة مكتملة الأركان تُحاك مع سبق الإصرار؛ ولم يكتف المجلس بالإعلان، بل أرفق معه مقطعا مصورا يتضمن جزءا من كلمة ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة؛ جيف بارتوس، التي انتقد فيها دعم دول العالم وتمويلها لـ»أونروا«؛ ودعا إلى الاختيار بين «تمويل التحريض على الإرهاب أو تمويل مجلس السلام».

في توصيف مجلس السلام وتعريفه؛ هو أحد مكونات المرحلة الانتقالية، مثل المجلس التنفيذي واللجنة الدولية لإدارة قطاع غزة وقوة الاستقرار الدولية؛ وأنشئ المجلس لمهمة محددة بموجب قرار صادر عن مجلس الأمن؛ أحد مقتضيات خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب التي طرحها في 29 سبتمبر/أيلول 2025؛ وأهم مهامه وضع إطار عمل، وتنسيق التمويل لإعمار قطاع غزة؛ لا إبداء مواقف سياسية غير محايدة، ولا نسف منظمة دولية قائمة، ولا صناعة غزة جديدة.

خض الماء لا يصنع اللبن، والعصف الذهني لتفكيك العوار القانوني في إعلان مجلس السلام ضد وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» لا يلغي ولا ينفي المخططات وسوء النيات والانحياز؛ واللاجئ النازح في خيمته على وقع تراجيديا ممتدة منذ ثلاث سنوات أو ألف يوم لا يلتفت للأبعاد القانونية والسياسية، لكنه لا يتجاهلها، لأن أصل النكبة والواقع الذي نحياه تم بموجب قرار وإرادة دولية.

أنا بصفتي لاجئاً فلسطينياً نشأ في مخيمات قطاع غزة؛ تعلمت في مدارس «أونروا» وتعالجت في عياداتها؛ وأكلت من دقيقها وزيتها، ووقفت في طوابير «الطعمة» للحصول على وجباتها منذ أربعة عقود؛ لا أنظر إلى «أونروا» على اعتبارها مجرد منظمة دولية تُقدم خدمات إنسانية، وعندما عرفتها أول مرة في طفولتي قبل نصف قرن لم أعرفها شعارا يوضع على أكياس الطحين وأبواب المراكز الصحية، كنت أرى فيها كل شيء.

«أونروا» بالنسبة لي ولأكثر من مليون إنسان هي الحبل السري الذي يربطنا بالحياة؛ هي الدفتر والقلم وكيس الدواء للأمراض المزمنة الذي تأخذه والدتي المُسنة مطلع كل شهر، هي مستقبل أبنائي الستة الذين يتلقون التعليم في مدارسها؛ قد يقول قائل؛ سنوجد منظمة بديلة عن «أونروا» تقوم بذلك كله وأكثر؛ ولكن ماذا عن كون «أونروا» تعني لي حق العودة؛ وبأنها الشاهد الدولي الوحيد والأخير على جريمة اقتلاعنا من أرضنا عام 1948.

وبالتالي عندما يخرج مجلس السلام ليُعلن أنه لا مكان لـ»أونروا« في قطاع غزة؛ فإنه لا يُهدد أمننا الغذائي والتعليمي والعلاج فقط، ولا يمكن اختصار الأمر بأنه جزء من مخطط التجويع والتجهيل وكي الوعي الذي يمارسه الاحتلال؛ بل هذا نسف يطمس قضيتنا ويُلغي حق العودة، وفصل جديد من فصول التهجير الذي أخذت حكومة نتنياهو على عاتقها تنفيذه. هذا يعني أن مجلس السلام الذي يُفترض به الحيادية «وسيط دولي»؛ والبدء في إعمار قطاع غزة، ومتابعة تنفيذ مراحل اتفاق شرم الشيخ، بات أداة وذراعا مُعلنة للاحتلال، يُنفذ ويُمرر ما لم يفلح به الاحتلال منذ بدء النكبة.

«أونروا» التي يُريد مجلس السلام شطبها؛ لم تُؤسس جمعية خيرية مؤقتة لامتصاص غضب اللاجئين وتسكين معاناتهم؛ بل تأسست بموجب القرار رقم 302 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1949؛ وارتبط وجودها بالقرار الأممي رقم 194 القاضي بحق العودة والتعويض للاجئين؛ وعليه فإن الجهة الوحيدة قانونيا التي تملك تعديل تفويض الوكالة أو تمديده أو إنهاءه هي الجمعية العامة للأمم المتحدة عبر التصويت بأغلبية أعضائها.

وبالتالي يعني تغييب «أونروا» الالتفاف على قرار دولي وإرادة دولية، وشطب قضية إنسانية، ومحو هوية سياسية لملايين اللاجئين الفلسطينيين، وتحويلهم من أصحاب حق سياسي وشرعي إلى متلقين للمساعدات التنموية الخاضعة لشروط المانحين.

إعلان المجلس يعني تفكيك القضية الفلسطينية، وتحويلها من قضية حق في تقرير المصير إلى قضية مساعدات إنسانية وإغاثية تخضع للابتزاز.

وما بين الإنساني «الصحة والتعليم»، ودلالات السياسي «حق العودة»، فإن البعد القانوني يؤكد أن مجلس السلام لا يملك سلطة تقرير ما إذا كان لـ»أونروا« دور في قطاع غزة أم لا؛ لأنه لا يمكن تعديل ولاية الوكالة أو إنهاؤها إلا من قبل «الجمعية العامة للأمم المتحدة»، وقد صوتت الدول بأغلبية ساحقة على تجديد ولايتها في ديسمبر/كانون الأول 2025. إن غزة الجديدة التي يُبشر بها مجلس السلام، من خلال تجويع أطفالها، وإغلاق مدارسهم ومنع علاجهم، وتصفية حقوقهم التاريخية والسياسية، وإسقاط حق العودة لأرضهم، ليست سوى وهم لن يمر؛ وقد جُربت مشاريع ومخططات عدة على مدار عمر النكبة ولم تمر، مثل مشروع إريك جونستون (1953-1955)، الذي سعت الإدارة الأميركية من خلاله في البدايات إلى دمج اللاجئين في مشاريع تنموية إقليمية (مشروع مياه نهر الأردن) بهدف توطينهم في الدول العربية المضيفة، وإلغاء الحاجة إلى وجود الوكالة؛ ومشروع التوطين في سيناء.

إن حقي/ حقنا في العودة ليس موضع ابتزاز ولا مقايضة ولا استبدال، ولا يمكن لمجلس السلام؛ بجرة قلم أو إعلان على منصة إكس؛ أن ينفي أو يلغي أو يغتال الشاهد الأخير على النكبة مقابل وعود تنموية وإعمار؛ انتهاء «أونروا» لن يكون إلا بزوال سبب وجودها.

> يعني تغييب «أونروا» الالتفاف على قرار دولي وإرادة دولية، وشطب قضية إنسانية

من الاحتجاجات الشعبية على منشور مجلس السلام بشأن أونروا، غزة 2026/07/15 (احمد حسب الله/Getty)

تداعيات تجدّد الحرب فلسطينياً

ماجد عزام

لافتة تشبه الكفن تحمل أسماء من قتلهم الاحتلال الإسرائيلي منذ السابع من أكتوبر 2023، جنوى 2026/07/20 (إيمانويلا زامبا/Getty)

أثار تجدّد الحرب الأميركية ضد إيران مرة أخرى؛ ولو بوتيرة منخفضة؛ مخاوف من تداعيات سلبية على القضية الفلسطينية عامة، وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة خصوصاً، بعدما تركت المرحلة الأولى من الحرب الإسرائيلية الأميركية ضد إيران تداعيات سلبية فعلاً على القضية، مع انشغال الوسطاء والعالم بوقف الحرب، واستغلال إسرائيل ذلك لفرض مزيد من الوقائع على الأرض في قطاع غزة، بما في ذلك تمدّد الخط الأصفر ليبتلع 70% من مساحة القطاع، بموازاة تسريع ممارسات وخطط الاستيطان والتهويد والضم الصامت في الضفة الغربية، فيما أكدت المرحلة الأولى خطأ مراهنة بعض الناس على إيران ذات الحضور التاريخي المتواضع والهامشي في القضية الفلسطينية، والتي تستغلها لتبييض سياساتها وممارساتها الطائفية في الإقليم، مع الانزواء جانباً، وعدم التدخل والتصعيد لمنع نكبة قطاع غزة خلال حرب السنتَين 2023-2025، ثم تجاهلها تماماً في مذكرة التفاهم التي جرى توقيعها أوائل يونيو/حزيران الماضي لوقف الحرب والعودة إلى طاولة التفاوض مع أميركا، قبل أن تنتهك وتموت سريرياً، والعودة إلى الحرب ولو بوتيرة منخفضة، لكن مع رفض مشاركة إسرائيل «حتّى الآن» الباحثة عن حرب؛ بل حروب؛ أبدية في المنطقة، كما قال عن حق نائب الرئيس الأميركي جي دي فانس منذ أيام.

إذاً، أثار تجدّد الحرب الأميركية الإيرانية، ولو بوتيرة منخفضة، حتى مع إقصاء إسرائيل عنها ولو مرحلياً، مرةً أخرى، هواجس ومخاوف من التأثيرات السلبية على القضية الفلسطينية، سواء في ما يتعلق بانشغال الوسطاء والعالم عنها، وتعثر تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، واستغلال إسرائيل هذا الفراغ والانشغال لفرض مزيد من الوقائع على الأرض، سواء في القطاع نفسه أو القدس والضفة الغربية، ومواصلة الضم الزاحف الصامت وغير الرسمي هناك، بالتزامن مع قرب الانتخابات العامة والحاسمة في الدولة العبرية أواخر أكتوبر/تشرين الأول القادم. للتذكير، عندما اندلعت الحرب الإسرائيلية الأميركية ضد إيران نهاية فبراير/شباط الماضي، طُرحت مخاوف جدية من تأثيراتها وتداعياتها السلبية على القضية الفلسطينية، وتحديداً في ما يتعلق بالاهتمام العالمي بالحرب وتداعياتها الأمنية، لتأثيراتها السلبية على سلاسل التوريد في قطاعات الطاقة والأسمدة والبتروكيماويات، وانشغال الوسطاء بإطفاء نيران الحرب ومنع تمدّدها إلى عموم المنطقة.

في خلفية هذه المخاوف، وإضافة إلى ما سبق، كان التذكير بالحضور التاريخي المتواضع لإيران في القضية الفلسطينية واستغلالها خلال السنوات الماضية لتبييض سياساتها وممارساتها الطائفية والتوسعية في العالم العربي، كما جرى التذكير بعدم تحريكها ساكناً، رغم الخطاب الدعائي الصاخب عن وحدة الساحات للدفاع عن قطاع غزة، ومنع إبادته عن بكرة أبيها تقريباً خلال حرب ضروس استمرت عامَين كاملين 2023-2025، ثم بوتيرة أشد حدة خلال العام الجاري 2026. للأسف فقد تحققت تلك المخاوف فعلاً، وتعثر تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، مع استغلال إسرائيل غبار الحرب، وانشغال الوسطاء والعالم بها، لفرض مزيد من الوقائع على الأرض في قطاع غزة وباتجاهات متعددة، أهمها تمدد الخط الأصفر للاحتلال الذي بات يبتلع أكثر من ثلثَي القطاع، مع حصر مليونَي فلسطيني على أقل من ثلث المساحة المتبقية. شهدنا خلال الشهور الخمسة الماضية، من نهاية فبراير/شباط حتى نهاية يوليو/تموز، كذلك تلويح إسرائيل باستئناف الحرب ضد قطاع غزة، مع خطط جاهزة وضعتها قيادة المنطقة الجنوبية لجيش الاحتلال، وهي الفترة التي اندلعت فيها الحرب ضد إيران، ثم تسارعت جهود الوسطاء لوقف النار وإنهاء الحرب تماماً.

أمام رفض الرئيس الأميركي دونالد ترامب خطط العودة إلى الحرب، استغلت إسرائيل الفترة ما بين وقف إطلاق النار أوائل إبريل/نيسان، ثم توقيع مذكرة التفاهم أوائل يونيو/حزيران، وجولات التفاوض على تنفيذها حتّى انهيارها أواخر يوليو/تموز لمواصلة الحرب على طريقتها؛ ولو بوتيرة منخفضة، عبر تصاعد جرائم الاغتيالات والتمدد على الأرض، مع الانتباه دائماً إلى الهدف الإسرائيلي المركزي، الذي يتمثل بالحفاظ على الواقع الراهن، حيث السيطرة على 70% من القطاع باحتلال منخفض التكلفة، وقتل بطيء لأهالي قطاع غزة المحشورين على 100 كيلومتر تقريباً، والتضييق على إدخال المساعدات الإنسانية، وعرقلة خطط التعافي المبكر والإيواء العاجل، وبالمقابل إعادة وضع خطط التهجير القسري «الترانسفير» على جدول الأعمال، وإظهاره طوعياً تحت مسميات أخرى، من قبيل حركة الحرية، وحق الغزيين في السفر والمغادرة في ظل وضع قيود جدية على العودة، بما في ذلك إبقاء القطاع مدمراً ومحروماً من الخدمات الأساسية. هذا في قطاع غزة، أما في الضفة الغربية بما فيها القدس طبعاً، فقد استغلت إسرائيل الحرب ضد إيران لمواصلة سياستها التهويدية والاستيطانية والضم الزاحف البطيء غير المعلن رسمياً، مع انفلات المستوطنين بجرائمهم، خصوصاً في المناطق الريفية، وبدعم كامل من المؤسسة السياسية والعسكرية والأمنية، وتغطية لتلك الجرائم تحت ذرائع وحجج متعددة.

وعليه؛ وقبل الحديث عن تجدّد الحرب ولو بوتيرة منخفضة، لا بدّ من الإشارة إلى معطيات مهمة، من قبيل التذكير الضروري بموقف إسرائيل الرافض لمذكرة التفاهم التي دعمها وأيّدها العالم، وعمل عليها الوسطاء العرب والمسلمون باعتبارها اتفاق إطار فضفاضاً يفترض التفاوض حول بنوده بأجواء هادئة فيما بعد. إلى ذلك، يجب التذكير بأوهام المراهنة على إيران التي لا تتعاطى مع القضية الفلسطينية على اعتبارها أولوية رغم الخطاب الدعائي، وموقفها الخجول من حرب قطاع غزة، وتجاهلها تماماً في مذكرة التفاهم لوقف الحرب والنقاش حول اليوم التالي لها.

في ما يخصّ تجدد الحرب، فقد تزامن هذا مع الإعلان رسمياً عن إجراء الانتخابات الإسرائيلية في موعدها المقرر أواخر أكتوبر/تشرين الأول القادم، ومع تصوير انتهازي ومنافق لعدم مشاركتها في الحرب تنازلاً منها بما تستحق مقابلاً له، وعليه فقد بادرت الحكومة الأكثر تطرفاً في الدولة العبرية إلى تصعيد عمليات الاغتيال والقتل في القطاع، مع توسيع الخط الأصفر إلى شرق مدينة غزة ودير البلح بالوسطى، وهي مناطق لم تقم باجتياحها عسكرياً خلال الحرب، بموازاة رصد موازنات هائلة للاستيطان، وخلق وقائع دائمة في الضفة الغربية، ما دفع قامات سياسية وحقوقية دولية مرموقة، مثل رئيسة أيرلندا السابقة ماري روبنسون، ورئيسة وزراء نيوزيلندا السابقة هيلين كلارك، إلى التحذير من احتمال اختفاء الأراضي الفلسطينية، وضرورة عمل المجتمع الدولي على وضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب.

إضاءة

فصائل المقاومة والانتخابات الصهيونية

حاتم يوسف

بلا شك فإن أنظار فصائل المقاومة في قطاع غزة وسكان القطاع تتجه صوب الانتخابات الصهيونية في أكتوبر/تشرين الأول القادم، بل إن مسألة الانتخابات حالياً تحظى بأولوية في تفكير سكان القطاع الجمعي، لأنها ترتبط مباشرة بمستقبل قطاع غزة، وبحالة المعاناة الهائلة التي يكابدها المواطن على مدار اللحظة، في ظل انسداد الأفق وفقدان الأمل وغياب أي ضوء في نهاية النفق، مع وجود رغبة دفينة بمغادرة بنيامين نتنياهو وشركائه من اليمين المتطرف للحكم، على افتراض أن أي حكومة صهيونية قادمة لا تضم نتنياهو وحلفاءه، لن تكون أسوأ أو أكثر إجراماً من الحكومة الفاشية الحالية.

تنظر فصائل المقاومة للانتخابات الصهيونية وما يمكن أن تفرزه وانعكاس ذلك على قطاع غزة، من خلال ثلاثة مسارات، ربما تختلف تداعيات كل مسار كلياً عن الآخر:

المسار الأول: تحول نوعي في مخرجات عملية الانتخابات، بما يفضي إلى فوز المعارضة، وبروز قيادات جديدة من أحزاب «الوسط» أو من «يمين الوسط»، والأهم من ذلك نجاحها في تكوين حكومة قادرة على الصمود أمام نتنياهو وحلفائه، إن المرشح الأكثر ترجيحاً لرئاسة الحكومة هو رئيس حزب «يشار» ورئيس الأركان السابق جادي آيزنكوت، أو المتصدر قائمة «معاً» ورئيس الوزراء السابق نفتالي بينت.

قد يفضي تأليف حكومة بقيادة آيزنكوت أو بينت إلى تحول في واقع القطاع، فهما متحرران من ابتزاز الفاشيين من أمثال إيتمار بن غفير أو بتسلئيل سموتريتش، كما أنهما غير ملاحقين قضائياً، ولا يخشيان تشكيل لجنة تحقيق رسمية في أحداث يوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول، لتصبح الحرب وإدامتها مخرجاً لهما، كما في حالة بنيامين نتنياهو، علاوة على أن حكومة قادمة غير يمينية ستكون أكثر حساسية للانتقادات الدولية، وتتطلع لإعادة ترميم صورة الكيان أمام العالم الغربي، لذلك من المرجح أن تلجأ إلى التهدئة أكثر والانخراط فعلياً في خطة ترامب «20 نقطة» بما يشمل السماح بمباشرة حكومة التكنوقراط مهامها في قطاع غزة، وانتشار قوات دولية على الأقل في محيط القطاع، وقد يكون هناك انسحابات جزئية، ولكن ليست إلى حدود القطاع قبل السابع من أكتوبر.

المسار الثاني: نجاح نتنياهو بعد الانتخابات بقيادة تحالف يُشكل كتلة مانعة، تحول دون تمكّن المعارضة من تأليف حكومة مستقرة تحظى بدعم أكثر من 61 عضو كنيست، إذ يحتاج نتنياهو على الأقل إلى تحالف من 51 عضو كنيست، وضمان عدم مشاركة أي حزب عربي في تحالف المعارضة.

يضمن هذا المسار لنتنياهو الاستمرار في الحكم تحت إطار حكومة انتقالية، على الأقل 6 أشهر بعد الانتخابات، وهو ما يعني استمرار واقع قطاع غزة كما هو حالياً (رفض عمل حكومة التكنوقراط، اغتيالات، حصار، منع انطلاق مشروع إعادة الإعمار، السيطرة على 70% من مساحة القطاع)، وربما حتى منتصف العام المقبل.

المسار الثالث: تأجيل أو إلغاء الانتخابات في أكتوبر القادم، خاصة إذا أيقن نتنياهو أنه سيخسر معركة الانتخابات، ولن يكون قادراً على عرقلة تأليف حكومة من المعارضة بقيادة آيزنكوت، ولن يجرؤ نتنياهو على المضي في خطوة كهذه إلا في حالة واحدة، وهي حالة الحرب الشاملة على جبهة واحدة أو أكثر، ورغم خطورة مثل هذا السيناريو، فإن نتنياهو وبتشجيع أو عدم اعتراض من شركائه من اليمين القومي المتطرف، أو من قادة المؤسسة الأمنية الموالين له، الذين كان له الفضل في تنصيبهم، قد يقدم على فتح جبهة لبنان على مصراعيها، أو إيران، وربما حتى الحوثيين في اليمن، لأنه أصبح بعد طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر يقاتل على مستقبله السياسي، وعلى حياته الشخصية، وخشيته من تحمل المسؤولية وملاحقته قضائياً، وربما إيداعه السجن، كما جرى مع رئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت.

رغم صعوبة ترجيح أي من المسارات في ظل المعطيات الحالية، واستمرار تطور الأحداث يومياً داخل دولة الكيان، وفي الإقليم، فإن المسار المرجح والأكثر رغبة لدى القوى الوطنية في القطاع، وعموم الشعب الذي يكابد حرب الإبادة، هو نجاح المعارضة في هزيمة نتنياهو، وطي صفحته ومعه ائتلافه القومي المتطرف، وتأليف حكومة يغلب عليها التيار الوسطي القادر على التعامل ببراغماتية أكثر لصالح دولة الكيان.

في الحدث

من مساهمة وكالة أونروا في إزالة النفايات المتراكمة بشوارع خانيونس، 2026/06/13 (عبد الرحيم الخطيب/الأناضول)

برزت الرغبة الأميركية في تغييب التمثيل الفلسطيني عن «مجلس السلام»

هل تنجح سياسة تصفية أونروا؟

شهد عام 2018 تصاعداً في المواقف التي تبنّتها إدارة ترامب الأولى، التي صارت تدعو صراحة إلى إنهاء عمل «أونروا»؛ بعد اعتراف الإدارة بالقدس «عاصمة» لإسرائيل

أمجد أحمد جبريل

بالتوازي مع احتمال استئناف الحرب الأميركية على إيران، وانزلاق المنطقة نحو مشهد من «الفوضى الإقليمية»، تواجه وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» مزيداً من التحديات التي تستهدف تصفيتها، في إطار تكثيف الضغوط الأميركية الإسرائيلية لتصفية قضية فلسطين عموماً، في سياق السياسة الأميركية لإعادة ترتيب النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، على نحو يُعزز الاندماج الإسرائيلي في المنطقة، على حساب قضية فلسطين وحقوق شعبها.

وفي إطار تحليل التحديات المتصاعدة أمام وكالة «أونروا»، وتقويم تداعيات السياسات الأميركية والإسرائيلية عليها، ومستقبل الوكالة، يمكن التوقف عند أربع ملاحظات: أولاها تتعلق بسياسات إدارة الرئيس دونالد ترامب تجاه قضية فلسطين عموماً، وتجاه وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» خصوصاً؛ إذ تبدو واضحة ملامح الاستمرارية في تركيز واشنطن على عنصرين متداخلين؛ أحدهما دعم «الحل الإقليمي» (أو تعزيز التطبيع العربي الإسرائيلي، لتجاوز العقدة الفلسطينية)، لا سيما بعد اتفاقات إبراهام 2020، والآخر تهميش القضية الفلسطينية وتصفية الوجود المادي والقانوني والمعنوي لـ«أونروا»، في ظل المساعي الأميركية المحمومة لإعادة ترتيب النظام الإقليمي في المنطقة، من البوابة الإيرانية هذه المرة، كما سلف القول. في السياق ذاته، كان لافتاً ذهاب إدارة ترامب الأولى (2017-2020) بعيداً في دعم حليفها الإسرائيلي، على نحو يختلف جزئياً عن الأسس التقليدية للدبلوماسية الأميركية تجاه قضية فلسطين؛ إذ شهد عام 2018 تصاعداً في المواقف التي تبنتها إدارة ترامب، التي صارت تدعو صراحة إلى إنهاء عمل «أونروا»؛ بعد اعترافها بالقدس «عاصمة» لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها، إذ اتخذت في هذا السياق قراراً بوقف الدعم المالي الأميركي لـ«أونروا»، الذي يقدر بنحو 300 مليون دولار سنوياً، توطئة لإضعاف مواردها المالية، والنيل من مكانتها الرمزية والقانونية.

إلى ذلك، تسارعت خطوات إدارة ترامب الثانية، على مدار عامي 2025 و2026، في دعم حكومة بنيامين نتنياهو، لتصفية قضايا قطاع غزة وفلسطين ووكالة «أونروا»، لا سيما بعد إحكام الاحتكار الأميركي الإسرائيلي لإدارة شؤون القطاع بعد اتفاق شرم الشيخ (2025/10/13)، وتشكيل «مجلس السلام» بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2803 (2025/11/17)؛ إذ برزت الرغبة الأميركية في تغييب التمثيل الفلسطيني عن «مجلس السلام»، في مقابل دعوة ترامب رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو للانضمام إلى المجلس، وهو ما قبله الأخير، ووقع الميثاق باسم إسرائيل (في 11 فبراير/ شباط 2026)، خلال زيارته واشنطن.

بيد أن المؤشر الأهم على الرغبة الأميركية في شطب دور «أونروا» في قطاع غزة، جاء بعد إعلان «مجلس السلام» (2026/7/1)، أنه لن يُسمح لوكالة «أونروا» بأداء أي دور في مستقبل قطاع غزة؛ إذ كتب المجلس عبر حسابه على منصة «إكس»: «لا مكان لـ«أونروا» في غزة الجديدة، نحن نطوي صفحة الاعتماد الدائم على المساعدات الإنسانية؛ فسكان غزة يستحقون واقعاً أفضل». تؤكد هذه التغريدة صحة مخاوف دول عديدة حول صيغة «مجلس السلام» وطبيعته بسبب ثلاثة عوامل؛ أولها تمركز المجلس حول ترامب شخصياً. وثانيها منافسة الأمم المتحدة وتقويض دورها العالمي انطلاقاً من قطاع غزة. وثالثها الإصرار على تغييب التمثيل الفلسطيني في المجلس. تتعلق الملاحظة الثانية بتصاعد الحملة الإسرائيلية على وكالة «أونروا»، وتوظيف الدعم الأميركي اللامحدود، خصوصاً في ظل وجود الرئيس ترامب في البيت الأبيض، وسياساته في إشعال الحروب في المنطقة، بغية الإجهاز على الوكالة.

على الرغم من استمرارية المواجهة التي تخوضها الحكومة الإسرائيلية، بالتواطؤ مع الإدارة الأميركية، ضد وكالة «أونروا» منذ سنوات عدة، فقد شهدت الحملات الإسرائيلية تصعيداً نوعياً بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023؛ إذ اتهمت حكومة نتنياهو الوكالة الأممية بتجاوز تفويضها الإنساني وتوظيف أفراد متورطين في أنشطة «إرهابية»، كما اتهمتها بإدامة قضية اللاجئين الفلسطينيين، ونشر محتوى «يحرّض على الكراهية في مدارسها». يبدو واضحاً أن إسرائيل لن تدخر فرصة للنيل من «أونروا»، عبر أدوات مختلفة، مثل تشريع قوانين تمنع الوكالة من العمل في المناطق الخاضعة للسيادة الإسرائيلية، ومنعها من العمل في مدينة القدس، ومنع السلطات الإسرائيلية من التعامل معها، والتضييق عليها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى ممارسة قوات الاحتلال جميع أشكال الاعتداءات على مؤسسات «أونروا» والعاملين فيها خلال حروبها على القطاع وعملياتها العسكرية المتواصلة في الضفة الغربية، (ومنها على سبيل المثال: استهداف مقار الوكالة بتدمير المدارس والمراكز الصحية، واستهداف العاملين في «أونروا» في قطاع غزة وقتلهم وإصابتهم واعتقالهم، وإخضاع موظفي «أونروا» ومركباتها للتفتيش على الحواجز الإسرائيلية المنتشرة في مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية، وإعاقة تنقلهم بحرية).

بدا لافتاً في سياق تصاعد الحملة الإسرائيلية على «أونروا»، إقدام سلطات الاحتلال على هدم مباني مجمع «أونروا» في حي الشيخ جراح (2026/1/20)، بدلالاته الرمزية/ السياسية الثلاث، تهويد القدس، وإنهاء حق العودة، وإلغاء الهوية/ الوجود الفلسطيني من القدس.

تتعلق الملاحظة الثالثة باحتمالات استمرار وكالة «أونروا» في ظل غياب البدائل الدولية لها، على الرغم من تزايد التحديات المالية والسياسية أمامها؛ في ظل ثلاثة عوامل متداخلة؛ أولها بروز إرهاصات فشل «مجلس السلام» في استقطاب التمويلات اللازمة لعمله، وتفكير إدارة ترامب، كما نقلت «رويترز» (2026/5/15)، في مطالبة إسرائيل بتحويل جزء من عائدات الضرائب التي تحتجزها عن السلطة الفلسطينية (أموال المقاصة) إلى «مجلس السلام» الذي شكّله الرئيس ترامب، وذلك لتمويل خطته لمرحلة ما بعد الحرب في قطاع غزة. وثانيها صعوبة الاستغناء عن خبرات وكالة «أونروا» التي راكمتها على مدار عقود، منذ تأسيسها بتوصية الجمعية العامة للأمم المتحدة (رقم 302) في 8 ديسمبر/كانون الأول 1949، خصوصاً في ظل تردي الوضع الإنساني والمعيشي والصحي والبيئي، بعد قرابة ثلاث سنوات من حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة، وإحكام الحصار الإسرائيلي، الذي دفع منظمة المطبخ المركزي العالمي (2025/5/8)، إلى وقف جميع عملياتها الإنسانية في قطاع غزة، بسبب نفاد مخزون المواد الغذائية ووقود الطهي. وثالثها أن سياسات الرئيس ترامب في دعم حكومة نتنياهو باستهداف المجتمع الغزي والفلسطيني بالإبادة والتهجير، واغتيال عناصر الشرطة الفلسطينية، وتشجيع مليشيات من العملاء والخارجين على القانون، قد تفضي، في المحصلة النهائية، إلى «حالة فوضى/ أو انفلات شامل» في قطاع غزة، وربما في الضفة الغربية أيضاً، على نحو يتزامن مع انزلاق منطقة الشرق الأوسط برمتها نحو سيناريو من «الفوضى الإقليمية الشاملة»، ما يعيد طرح الملف الفلسطيني على الأجندتين الإقليمية والدولية، أقله على الصعيدين الإنساني والإغاثي، خصوصاً في حال تصاعد التضامن العالمي مع مأساة الغزيين، والإصرار على تجويعهم وقتلهم وتهجيرهم، وتقاطر المتضامنين في تسيير أساطيل كسر الحصار عن قطاع غزة، التي تؤدي دوراً مهماً في إعادة تسليط أنظار العالم نحو إبادة القطاع، على الرغم من الإصرار الإسرائيلي على منع وصول هذه الأساطيل.

تتعلق الملاحظة الرابعة بمحدودية الدعم العربي لـ«أونروا»، وإحجام أغلب دول العالم، لا سيما دول القارة الأوروبية، عن تحدي السياستين الأميركية والإسرائيلية تجاه قطاع غزة وفلسطين عموماً، على الرغم من تصاعد مؤشرات تغيّر خطابات بعض الدول الأوروبية تجاه الانتهاكات الإسرائيلية، وإن لم ترقَ إلى مستوى سياسات جماعية للاتحاد الأوروبي، خصوصاً بفرض العقوبات على إسرائيل وقطعان المستوطنين الذين يعيثون في الضفة الغربية فساداً وقتلاً وتنكيلاً بالمواطنين الفلسطينيين.

واستطراداً في التحليل، يجب التأكيد على وجود قصور كبير في أداء السياسات الفلسطينية والعربية في دعم وكالة «أونروا»، على نحو قد يتطور إلى «تكيف رسمي عربي» مع الضغوط الأميركية والإسرائيلية في هذا الصدد، علماً بأن ثمة ضرورة لتوظيف الأساس القانوني الدولي في الضغط على المواقف الإسرائيلية، خصوصاً بعد صدور رأي قانوني من محكمة العدل الدولية (2025/10/22) بضرورة حماية «أونروا» وعدم تعطيل عملها، والتأكيد على ولايتها، بالإضافة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (2025/12/5)، تجديد تفويض وكالة «أونروا» لمدة ثلاثة أعوام، وذلك بتأييد 151 دولة، من أصل 175 دولة شاركت في التصويت.

يبقى القول إن نجاح سياسة تصفية وكالة «أونروا» ليست «قدراً مقدوراً»، شريطة أن تتضافر الجهود العربية والدولية في الضغط لاستمرار الوكالة، التي تمثل صرحاً قانونياً وسياسياً وإنسانياً لا غنى عنه، في تقديم الخدمات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين، إلى حين الوصول إلى حل عادل للصراع العربي الإسرائيلي، يقوم على تنفيذ القرار الأممي رقم 194، وتمكين اللاجئين الفلسطينيين من حق العودة.

> يبدو واضحاً أن إسرائيل لن تدخر فرصة للنيل من «أونروا»، عبر أدوات مختلفة

> يجب التأكيد على وجود قصور كبير في سياسات دعم الوكالة فلسطينياً وعربياً

رفض الانسحاب مقامرة أم قوة؟

مالك ونوس

رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، الانصياع لطلب الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها قواته في جنوب سورية ولبنان في الشهور الأخيرة.

ويرفض نتنياهو هذا الطلب، مع العلم أنه انصاع سابقاً لطلبات عاجلة من ترامب، لعل أبرزها إعادته الطائرات الحربية الإسرائيلية التي كانت متوجهة باتجاه إيران، في يونيو/حزيران 2025، لتنفيذ ضربة عسكرية، بعد اتفاق وقف إطلاق النار في حرب الاثني عشر يوماً بين إيران وكيان الاحتلال، خوفاً من انهيار الهدنة التي أثمرها الاتفاق. وقد جاء الطلب الأميركي بالانسحاب عبر اتصال هاتفي، قال موقع أكسيوس الأميركي إن ترامب قد أجراه مع نتنياهو، في 14 يوليو/ تموز الجاري، مبيناً أن ترامب طلب ذلك لأن الوجود الإسرائيلي في تلك المناطق يثير التوتر في المنطقة، وقد يؤدي إلى تصعيد جديد.

صحيح أن عدداً كبيراً من المحللين ركزوا على دوافع الرئيس الأميركي لهذا الطلب، خصوصاً أنه جاء بعد لقائه الرئيس السوري أحمد الشرع، في أنقرة، على هامش قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) التي عقدت يومي السابع والثامن من يوليو الجاري، وترجيحهم أن ترامب قد يُرغب الشرع من جهة، ويضغط عليه من جهة أخرى للتدخل في لبنان، من أجل نزع سلاح حزب الله، في الوقت الذي يتخذ فيه هذا الحزب احتلال القوات الإسرائيلية جزءاً من الأراضي اللبنانية، مبرراً له للاحتفاظ بسلاحه. كذلك فإنه جاء في الوقت الذي تتفاوض فيه دولة الاحتلال مع لبنان من أجل الوصول إلى اتفاق، يريد ترامب منه أن يفضي إلى التطبيع بين الطرفين. غير أن اللافت هو الرفض الإسرائيلي للانسحاب، الذي غامر به نتنياهو، مبرراً الأمر بالحاجة إلى إقامة مناطق أمنية على حدود سورية ولبنان، تمنع هجمات مشابهة لهجوم طوفان الأقصى.

لم يرشح ما إذا كان الأمر قد تعدى الطلب أو التمني، للوصول إلى مرحلة الضغط، ولكن أي ضغط مترافق مع إجراءات عملية، مثل وقف بعض الدعم، هو وحده الكفيل بدفع نتنياهو إلى الانسحاب من بعض النقاط، خصوصاً أنه أتى في وقت حساس تشهد فيه العلاقة بين الطرفين بعض التوترات والتراشقات الكلامية حول اتفاق واشنطن مع طهران، والدعم الأميركي لدولة الاحتلال، وفضل الولايات المتحدة على إسرائيل، التي قال قادتها إنه لولا دعمهم لانتهت من الوجود. لكن، بدلاً من الانسحاب، استمر الإسرائيليون بقضم الأراضي السورية، بعد اجتياحهم العسكري لها عشية سقوط نظام الأسد، الذي أدى إلى احتلالهم أكثر من 600 كيلومتر مربع جنوبي البلاد. كذلك لم تتوقف الاعتداءات الإسرائيلية، وعملية التدمير الممنهج للقرى والبلدات اللبنانية الجنوبية، علاوة على عدم سماح الإسرائيليين بتقدم الجيش اللبناني إلى «المناطق التجريبية» التي اقترحوا هم أنفسهم أن يديرها.

إضافة إلى أن نتنياهو لا يشعر بأنه مجبر على الانسحاب من المناطق التي احتلتها قواته في سورية ولبنان، نتيجة غياب أي ضغط عسكري، لبناني أو سوري، أو دبلوماسي عربي أو دولي، يدفعه إلى ذلك، فإن حاجته لحرب وتوتر دائمين يساهمان في منع محاكمته، تُعد واحداً من دوافعه للإبقاء على احتلال تلك المناطق. فالحرب تمنع أي تصويت تدعو إليه المعارضة في الكنيست الإسرائيلي، من أجل حجب الثقة عنه، على خلفية قضايا فساد تلاحقه. كذلك إن انسحابه سيُصَنف علامة ضعف، وسيراه الإسرائيليون خضوعاً للجانب الأميركي، وهم الذين يفاخرون دائماً بالتأثير في صناعة القرار والسياسة الأميركيين. وبغضّ النظر عن أن احتلال هذه المناطق في سورية ولبنان يندرج ضمن تنفيذ خطة «مشروع إسرائيل الكبرى»، الذي أعاد نتنياهو الحديث عنه، إلا أن استمرار السيطرة عليها يعزز من رصيده، ويزيد من شعبيته بين الإسرائيليين.